وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية
قسم علوم الإجتماع

العنوان :

العنف في مؤسسات الإدارة التربوية

مديرية التربية لولاية عين الدفلى كنموذج

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: الإنحراف والجريمة

اعداد الطالبتين:

- بن زهرة مليكة
- رريب الله مليكة

اشراف الاستاذة:

د- جمعي فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2020/2019

شكـــر وتقـــدير

قال تعالى " فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل ، وهدانا القوة والصبر لإتمام هذا العمل فهو عظيم الحمد والثناء.

نتوجه بجزيل الشكر والاحترام إلى الأستاذة المشرفة علينا " **جمعي فاطمة الزهراء**" التي دعمتنا بتوجيهاتها و نرجو من الله أن يحفظها.

وإلى الاستاذة الكريمة "سحنون ام الخير" والأستاذ المحترم عميرات "عبد الحكيم"

كما لا ننسى أن نشكر كل من قدم لنا يد العون من بعيد أو قريب.

وأخيرا نشكر جميع أسرة التعليم .

مليكة حليمة

اهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين

إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من كانت تعاني بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي الغالية التي حرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها ونصيحتها في سبيل نجاحي

إلى من سعي وثقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز رحمة الله عليه.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الذين لم

يبخلوا علي بالمساعدة اخوتي وأخواتي

وإلى فلذة كبدي أبنائي "ملاك" "فارس" "امين" انبتهم الله نبات حسن

إلى كل طالب علم

مليكة

اهـــداء

قال تعالى " ربي إغفر لي ولوالديا وللمؤمنين يوم يقوم الحساب"

إلى الجنة التي تحرسها الملائكة الحب والطهارة إلى إبتسامة تحي القلب في دنيا الحزن إلى الحضن الدافئ الوافر إلى ينبوع الحنان إلى أمي

إلى الطاهر السابح في فضاء العطف والمحبة إلى كتابي في الحياة إلى النهر العذب الذي تستقي منه النفوس العطشى إلى لسان العدل
ومصدر الفضيلة إلى أبي

إلى سندي ومصدر قوتي وكبريائي إلى فخري

واعتزازي إخوتي وأخواتي

إلى من جمعني بهم القدر في الحي الجامعي إلى زميلاتي

وصديقتي في هذا العمل مليكة وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

حليمة

ملخص البحث:

يعالج هذا البحث موضوع العنف في مؤسسات الإدارة التربوية، وهو يمثل أحد المواضيع التي حظيتا إهتمام العديد من المجتمعات والدول العربية والأجنبية والجزائر على غرار هذه الدول أحاطت عنايتها بموضوع العنف، حيث شعرت له جميع القوى البشرية والمادية لدراسته ومعالجته، للحد من مسباته وبالرغم من أهمية التعمن في دراسة موضوع العنف في جميع المشكاله من عنف الرجل ضد المرأة عنف الأباء ضد الأطفال وعنف رب العمل ضد العمال فإن ما يمارس من عنف في مؤسسات الإدارة التربوية لم يدل الحظ الكافي من الدراسة والتحليل.

ولعل هذا مانلمسه ونلاحظه من شيوع وإنتشار لظاهرة العنف في مؤسسات الإدارة التربوية بأشكال وصور متعدد قد تشابكت واختلفت أسبابها وعواملها، ولما كانت عالية الدراسات السابقة قدر كذلك على التعرف على العوامل المؤدية للعنف وتحديد صوره وأنماطه، فإن البحث عن أساليب مواجهة هذه الظاهرة، أصبح حاجةملحة وضرورة قصوى، خاصة وأن مؤسسات الإدارة التربويةدور كبير ومهم في تحقيق التوافق.

وقد تم إختيار هذا الموضوع لأسباب عديدة كانت أهمها قلة البحوث العلمية التي عالجت الموضوع وتناولته، وذلك لإرتباط هذا الموضوع بإختصاص الكالب في علم الإجتماع الإنحراف والجريمة، كما أن محاولة البحث عن أساليب لمواجهة هذه الظاهرة أصبحت حاجة ملحة وضرورة قصوى.

الفهرس : **الصفحة**

الشكر ..... /

الإهداء..... /

ملخص..... /

مقدمة..... **01**

الفصل الأول: الجانب المنهجي والمفاهيمي..... 04

أسباب إختيار الموضوع..... 04

اهداف الدراسة..... 04

أهمية الدراسة..... 04

الإشكالية..... 05

الفرضيات..... 06

تحديد المفاهيم..... 07

المقاربات السوسيولوجية..... 09

الدراسات السابقة..... 10

صعوبات البحث..... 13

الفصل الثاني: ظاهرة العنف وتطورها في الجزائر..... 14

أولا– ماهية العنف..... 16

ثانيا– الأليات السوسيو ثقافية لتجدر العنف في المجتمع الجزائري..... 19

العوامل البنائية التكوينية..... 21

واقع ظاهرة العنف في الجزائر..... 25

أسباب تنامي ظاهرة العنف في الجزائر..... 26

ثالثا– العوامل المؤدية إلى ظاهرة العنف..... 27
رابعا– النظريات المفسرة للعنف..... 30
النظرية النفسية..... 30
النظرية البيولوجية..... 32
نظرية الإحباط..... 33
نظرية استهداف العنف..... 34
الفصل الثالث: الإدارة التربوية..... 35
تمهيد..... 35
أولا– ماهية الإدارة التربوية..... 36
ثانيا– الخصائص السوسيولوجية للإدارة التربوية..... 50
ثالثا– نظريات المفسرة للإدارة التربوية..... 51
الأصول الكلاسيكية للإدارة التربوية..... 51
الاتجاه المثالي (البيروقراطي)..... 51
نظرية الإدارة العامة..... 52
نظرية الإدارة العلمية..... 52
النظريات الحديثة..... 53
الفصل الرابع: مديرية التربية والتعليم..... 58
تمهيد..... 59
أولا– لمحة حول مديرية التربية والتعليم..... 60
المراحل التي مر بها التعليم في الجزائر..... 61
تعريف مديرية التربية..... 67
مهام التي تقوم بها مديرية التربية والتعليم..... 68
مصالح مديرية التربية والتعليم..... 69
الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة..... 74

أولا– البناء المنهجي للدراسة..... 74
التعريف بميدان البحث..... 74
العينة وكيفية إختيارها..... 76
مجالات الدراسة..... 77
المنهج المستخدم للدراسة..... 77
الأدوات المستخدمة في جمع البيانات..... 78
خاتمة 81
المراجع 84

مقدمة

مقدمة:

هناك تفاوت بين الإدارات من حيث كفاءة الأداء فيما يتعلق بالمستوى الإداري للموظفين ومستوى تحصيلهم الإنتاجي، إضافة إلى كفاءة الأداء الإداري بشكل عام، وهنا تتضح أهمية وجود الإدارة التربوية على مستوى عال من الكفاءة في استخدام الأساليب الإدارية الكفيلة بتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية.

– بما أن الإدارة التربوية تمثل أكبر هيكل في التنظيم الإداري في النظام التعليمي، إلا أنها في الوقت ذاته من أهم التشكيلات فيه، لأن الإدارة التربوية التي تتولى تنفيذ السياسة التعليمية بأهدافها ومراميها، كما أنه بالرغم من أنها لا تتدخل بصورة مادية في العملية التربوية ،إلا أنها ضرورة ومهمة لأنها تعمل على تفاعل العناصر المادية الأخرى.

– ومن هنا أصبحت مؤسسات الإدارة التربوية تواجه العديد من التحديات أبرزها العنف الذي يعد سلوكا إنحرافيا ،وظاهرة اجتماعية مثيرة للقلق ،حيث تعددت الأسباب والعوامل الكامنة وراء ظهورها واستفحالها في كافة المجتمعات تقريبا ،حيث تجلت في الأون الأخيرة في مجتمعاتنا العربية بصورة واضحة وخاصة في مؤسسات الادارة التعليمية والتربوية التي من المفروض أن تكون خالية من أي مظهر من مظاهر العنف ،وذلك لسمو أهدافها وعظيم رسالتها في المجتمع ،ولكن بالنظر إلى واقع مؤسسات الإدارة التربوية والتعليمية ،فإن العنف أصبح بشكل ظاهرة ملموسة ،وخاصة في الإدارات التربوية ،وبوجه الخصوص داخل مديرية التربية والتعليم.

– ولايخفى على أحد أن العنف يعتبر ظاهرة إجتماعية سادت المجتمعات السابقة والحاضرة ،حيث تعتبر هذه المشكلة عن وجود خلل في النسيج الإجتماعي ،لذا فقد أصبحت ظاهرة العنف في مؤسسات الإدارة التربوية تؤرق كل مسؤول عن ضبط السلوك.

– ومن هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف بالأساليب التي تستخدمها مؤسسات الإدارة التربوية في مواجهة العنف.

– ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الخطة الآتية المتكونة من الجانب المنهجي والمفاهيمي والجانب النظري والجانب الميداني:

الفصل الأول: تناول المعالجة النظرية والمفهمية للدراسة ،المشتملة على الإشكالية وتساؤولات الدراسة والفرضيات ،وأهمية الدراسة وأسباب إختيارها وأهدافها، تحديد المفاهيم والمقاربة السوسيولوجية ،والدراسات السابقة ،وأخيرا صعوبات البحث.

– **كما إحتوى الفصل الثاني:** ظاهرة العنف وتطورها في الجزائر ،حيث إشتمل على التطور التاريخي لظاهرة العنف ،وكذلك الآليات السوسيوثقافية لتجذر العنف في المجتمع الجزائري ،ثم النظريات المفسرة للعنف .

– **أما الفصل الرابع :** فقد إحتوى على مديرية التربية والتعليم ،حيث تطرقنا في هذا الفصل الى تطور مديرية التربية والتعليم ،والتعريف بها وكذا دورها في مجال التعليم.

– أما الفصل الخامس من هذه الدراسة فقد تناولنا من خلاله الجانب الميداني للدراسة والنتمقل في البناء المنهجي للدراسة ،والذي يحتوي على التعريف بميدان البحث والعينة ،وكيفية إختيارها ،وكذلك مجالات الدراسة ،إضافة إلى المجال الجغرافي ،وكذا المنهج المستخدم للدراسة ،وأخيرا التقنيات المستخدمة في جمع البيانات.

الفصل الأول:

الجانب المنهجي والمفاهيمي

الفصل الأول

الجانب المنهجي والمفاهيمي

1- أسباب إختيار الموضوع

2- اهداف الدراسة

3- أهمية الدراسة

4- الإشكالية

5- الفرضيات

6- تحديد المفاهيم

7- المقاربات السوسيولوجية

8- الدراسات السابقة

9- صعوبات البحث

الفصل الأول: الجانب المنهجي والمفاهيمي

- أسباب إختيار الموضوع :

تتدرج دراستنا الحالية ضمن الدراسات السوسيولوجية الحديثة ،التي تتناول ظاهرة العنف داخل مؤسسات الإدارة التربوية ،الذي يعتبر من أخطر أشكال العنف على الإطلاق،لأنه يمس ويأثر على المجتمع ككل ،وعليه فقد تم إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها :

- قلة الدراسات في هذا المجال خاصة مع تنامي الخطير لهذه الظاهرة وإتخاذها أشكال وأنماط عديدة مست آمن المؤسسات التعليمية.

- محاولة البحث عن أساليب لمواجهة هذة الظاهرة التي أصبحت حاجة ملحة وضرورة قصوى.

- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الكشف على مدى إستفحال ظاهرة العنف التي تتعارض مع الأهداف التي الؤسسات التعليمية ،وعموما يمكن إجمال أهم الأهداف فيما يلي :

- التعرف على أنماط العنف الأكثر إنتشارا داخل مؤسسات الإدارة التربوية
- الكشف عن أهم العوامل المؤدية للعنف ضد الموظفين داخل مؤسسات الإدارة التربوية
- الوقوف على الأساليب التي تتخذها هذه المؤسسات للحد من إنتشار العنف داخلها.

- أهمية الدراسة:

بالرغم من خطورة ظاهرة العنف ضد موظفين داخل مؤسسات التعليمية (مديرية التربية والتعليم)، إلا أن هناك قصور واضح في الجانب النظري والتطرق لهذه المشكلة ،ومن هنا تتمثل أهمية الدراسة الحالية في أنها تحاول معالجة هذا الموضوع وخاصة في ظل تزايد معدلات العنف ضد موظفين داخل المؤسسات التعليمية،الشيء الذي يجعله موضوعا جديرا بالدراسة ،وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على مسببات العنف وكيفية إنتقاله إلى هذا الوسط (مديرية التربية والتعليم)

– مساعدة الموظفين بإختلاف رتبهم ،وخاصة أصحاب المناصب الصغيرة ،الذين يواجهون العنف أكثر من غيرهم من الموظفين على تخطي هذي الظاهرة والحد من أسبابها

– الوقوف على أساليب التي تنتهجها مؤسسات الإدارة التربوية وبصفة خاصة مديرية التربية والتعليم في مواجهة العنف المسلط عليها .

الإشكالية:

– يعرف العالم مجموعة من التحولات والتغيرات ،على المستويات الفردية والإجتماعية والدولية ،أدت إلى ظهور العنف كظاهرة عالمية يلتجئ إليها الأفراد والجماعات وحتى الدول نتيجة فشلهم في تحقيق مآربهم بطريقة سليمة.

– وتؤدي ظاهرة العنف إلى مشاكل وصعوبات ،تلحق الأذى بالغير من الناحية المعنوية والجسدية ،فعدم الإعتراف بالأخر ،منشأه رغبات الفرد المستبدة ،والتي يسعى إلى تجديدها بإستمرار، وإلى منافسة الأخرين على الدوام ،وبدافع الهيمنة لا يتوانى الفرد في إذاء الأخر ،وهذا مايمثل البعد الخطير في الموضوع .

– كما أن العنف هو تعبير صارم عن القوى التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل ،أو أعمال مجددة يريدها فرد أو جماعة أخرى ،ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا (الضرب،الحبس،أو الإعدام)،أو يأخذ صورة الضغط الإجتماعي ،وتعتمد مشروعيته على إعتراف المجتمع.

– يعتبر العنف ظاهرة غير حضارية متفشية في المؤسسات والإدارات بإختلافها ،إذ تصرف الحكومات والمنظمات الدولية أموال طائلة لمواجهة تداعياتها ،وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من تداعيات وصعوبات الناجمة عن إستفحال هذه الظاهرة في مؤسساتها المختلفة ،ونذكر من بينها مؤسسات الإدارة التربوية.

– إذ تتصف مؤسسات الادارة التربوية وتتميز بالإختلاف عن غيرها من الأنشطة الأخرى ،وهذا التميز لايرجع إلى إختلاف خصائصها عن كافة الأنشطة الإنسانية الأخرى ،بل أيضا مرده إلى الإدارة هي عنصر المسؤول عن تحقيق الأهداف والنتائج التي تسعى لبلوغها جميع المنظمات العاملة في المجتمع .

– وقد عرفت هذه المؤسسة في السنوات الأخيرة إستفحال ظاهرة العنف لتبلغ أقصى حدودها وتخرج عن نطاق السيطرة والتحكم ،حتى باتت تعرف إستعمال مختلف أشكال العنف وأنواعه (لفظي ،نفسي ،جسدي)،حتى وصل الأمر إلى حد القتل ،وأصبح مفهمو التصفية الجسدية والتهديد بالقتل الشعار الذي تجسده مختلف النزاعات التي تتنتشر بين الموظفين أحيانا ،وبين الموظفين والمواطنين أحيانا أخرى،ناهيك عن الأعتداءات بالضرب والسب والشتم ومختلف الأشكال العدائية والسلوكات الإندفاعية الخالية من الإحترام وتقدير الذات أو الأخر ،وذاك العنف الذي يحدث بين الأفراد والجماعات بإستعمال الأسلحة البيضاء ،أو بتحطيم الأشياء وتخريبها.

– ومن خلال الدراسات السوسيولوجية التي بحثنا فيها ،دفعنا هذا الأمر إلى محاولة تناول الموضوع من جوانب وزوايا متتعددة ،وسنتطرق في دراستنا هذه إلى العنف في مؤسسات الإدارة التربوية ،والهدف من هذا الهدف من هذا الموضوع هو إنتاج معرفة سوسيولوجية حول العنف في مؤسسات الإدارة التربوية وبوجه الخصوص داخل مديرية التربية والتعليم ، ومن خلال دراستنا هذه حاولنا الإجابة على سؤال الإشكال العام والذي دار حول :

– ماهو واقع ظاهرة العنف في مؤسسات الإدارة التربوية ؟وماهي السبل التي تتبعها هذه المؤسسات لمواجهتها؟

– **أسئلة فرعية :**

–ماهي أنماط العنف الأكثر إنتشارا داخل مؤسسات الإدارة؟

– ماهي العوامل المؤدية للعنف داخل مؤسسات الإدارة التربوية؟

– **الفرضيات:**

– العنف اللفظي هو الأكثر شيوعا داخل مؤسسات الإدارة التربوية.

– العنف الجسدي يعرف انتشارا واسعا داخل مؤسسات الإدارة التربوية.

– **تحديد المفاهيم :**

– في مجال البحوث الإنسانية والإجتماعية تعتبر خطوة تحديد المفاهيم من أهم الخطوات التي ينبغي إدراكها من قبل الباحث ،لأنه من خلالها يتضح نطاق البحث ويتسنى له وصف

الظواهر ،ومن بين المفاهيم التي تدخل في نطاق هذه الدراسة والتي تحتاج إلى الكثير من الإهتمام والتوضيح نجد مايلي:

- **العنف:**

- **تعريف العنف لغويا:**هو تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى ،ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين يتخذ أسلوبا فيزيقيا (الضرب أو الحبس أو الإعدام)،أو يأخذ صورة الضغط الإجتماعي ،وتعتمد مشروعيته على إعتراف المجتمع به[1]

- **التعريف السوسيولوجي للعنف:**هو سلوك إيذائي قوامه إنكار الأخر كقيمة مماثلة للأنا أو للنحن كقيمة تستحق الحياة والإحترام ،ومرتكزه إستبعاد الأخر من حلبة التغالب إما بخفضه إلى تابع ،وإما بنفيه خارج الساحة ،وإما بتصفيته معنويا أو جسديا .

- **المؤسسة:**

- **تعريف المؤسسة لغتا:** من أسس البناء، يؤسسه وأسسه تأسيسا، وأسست دارا إذا بنيت حدودها ورفعت من قواعدها[2].

تعريف إجرائي للمؤسسة: هي تنظيم إجتماعي يتأسس حول قيم المشاركة والتعاون والتضامن والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع، كما أن وجود المؤسسة ضروري لأي مجتمع من المجتمعات، حيث يتوحد أفرادها حول قيم مشتركة من أجل الدفاع عن مصالح مشتركة.

- **تعريف سوسيولوجي للمؤسسة:** هي أنظمة ذات معايير مترابطة تتبع من القيم المشتركة والمعممة من خلال مجتمع معين أو مجموعات اجتماعية معينة بوصفها أحد الطرقها الشائعة في التمثيل والتفكير والإحساس، وتمثل جزءا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، كما أنها تعد مصدرا للممارسات الاجتماعية المتكررة، والتي تضطلع من خلالها معظم الأنشطة

---

[1]–جليل وديع الشاكور، العنف والجريمة، ب.ط، لبنان، الدار العربية للعلوم ، 1997، ص 85.

[2] حامد خالد، منهج البحث، الجزائر، الدار البيضاء،2003، ص 94.

الاجتماعية وعلى هذا النحو تعتبر المؤسسات شيئا جوهريا بالنسبة إلى فكرة البنيان الاجتماعي والتنظيم البنيوي للنشطات البشرية.

– **تعريف ميشيل مان:** مصطلح المؤسسة في علم الاجتماع جرى تطبيقه بوجه عام على مظاهر من السلوك الاجتماعي تنظمها معايير وقيم وقوانين تتصف بالرسوخ القوي، وسهولة التعرف عليها، والثبات النسبي، وقد سبقت الأدلة أحيانا أن جميع المجتمعات يمكن أن تحلل إلى مجالات مؤسس يسهل تناولها مثل: الأسرة، والقرابة، والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويقوم كل من هذه المؤسسات بتنظيم جوانب مهمة من الحياة الاجتماعية.

– **الإدارة التربوية:**

– **مفهوم الادارة التربوية:** تعني الاعمال التي يقوم بها الإداريون في المستويات العليا في الجهاز التعليمي من حيث التخطيط والتعليم واتخاذ القرار وتحديد الأهداف العامة ووضع المناهج والمقررات المدرسية وتحديد سن القبول في المدرسة ،وسن الانتهاء منها ،وتحديد السلم التعليمي، وتحديد مواعيد الامتحانات والإشراف على النشطات والفعاليات المدرسية المختلفة وتمويل إدارة هذه النشاطات .وهذه الإدارة مسؤولة أيضا عن رسم السياسات التعليمية ،وتقديم المساعدات المالية والفنية للإدارات المدرسية وإمدادها بالقوة البشرية اللازمة لتنفيذ السياسة العامة المقررة وتحقيق الأهداف المحددة ،فضلا على أن الإدارة التربوية يرأسها وزير مسؤول عن تنسيق سياسة التعليمية[1].

– **التعريف السوسيولوجي:** هي عملية اجتماعية تربوية تعني تنظيم عمل القوى البشرية والمادية وتوجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف اجتماعية تربوية ذات قيمة بأكبر مردود ممكن.

– **تعريف الإبراهيمي:** هي عملية شاملة يتم بموجبها حشد الطاقات الفكرية والبشرية والمادية لتحقيق أهداف تربوية متفق عليها.

– **التعريف الإجرائي** :هي الجهة المسؤولة عن العمل التربوي في المجتمع ،أي عن تربية الأفراد وتنمية شخصياتهم من جميع النواحي وبصورة متكاملة ،سواء أكان ذلك من خلال

[1] محمد المهنئ العلي، الوجيز في الإدارة العامة، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1984، 27.

مؤسسة تربوية رسمية كالمدرسة ،أو من خلال مؤسسات تربوية موازية كالمسجد أو النادي أو مكان العمل.

- **مديرية التربية والتعليم:**

- **مفهوم مديرية التربية والتعليم:**هي مؤسسة من مؤسسات الدولة ،التابعة لوزارة التربية والتعليم ،والتي تعمل على تنشيط مجموع النشاطات التربوية في مجال التعليم[1].

- **النموذج:**

- **مفهوم النموذج:**هو الفكر المنظم لتحقيق غاية عملية مفهوم النموذج من الناحية سوسيولوجية :هو نظرية موجهة نحو الفعل الذي نريد تحقيقه[2].

- **تعريف Lan masser** على أنه:"تبسيط مفيد_لواقع حال معقد ،لذا فالنموذج عنده هو الحالة الأمثلية الأقل تعقيدا لواقع الحال،وعليه فهو أسهل إستعمال لأغراض البحث.

- **يعرفهColin lee** :هو تمثيل للحقيقة يسهل ويستقرئ الحالات ذات الخصائص المهمة لواقع الحال الحقيقي،أو أنه فكرة تجريبية من الحقيقة ،تستخدم لربط المفاهيم الحقيقية لغرض تقليل الخلافات والصعوبات التي تواجه العالم إلى المستوى الذي يمكن فهم الحالة بصورة واضحة .

- **المقاربة السوسيولوجية :**

- يمكن ان تندرج إشكالية العنف في مؤسسات الإدارة التربوية وبوجه الخصوص ضمن الإطار النظري التابع لنظرية الإحباط ،إذ تعتبر هذه النظرية من بين النظريات المفسرة لسلوك العنيف داخل الادارات ،والتي ترى بأن الإحباط لدى الفرد يتولد عنه العنف ،حيث يرى فرويد هاريمان أن السلوك العدواني هو تعويض عن إحباط الفرد كلما زاد عدوانه، كما يرى أحمد عكاشة أن الإحباط هو كل عنف يسبقه موقف إحباطي ،كما يرى مارتون أن العنف ينتج عن الإحباط المسجل في تحقيق النجاح والرقي الإجتماعي المفروض من طرف النظام الإجتماعي.

---

[1]- موقع مديرية التربية لولاية عين الدفلى، تاريخ الدخول: 2020/09/17، على الساعة 10 صباحاً

[2] www. Education.dz

في حين يرى رواد النظرية الإقتصادية ،أن ظراهر العنف الإداري التي تبدوا على مسرح الحياة اليومية خلال هذه الحقبة من سوء الأحوال الإقتصادية التي تؤدي إلى إصابة البعض باليأس والرغبة في الإنتقام من المجتمع ،كرد فعل للفقر ،فهناك مجموعة من الباحثين يؤكدون أن ما يصاحب الفقر من صراعات وضغوط نفسية تؤثر على الافراد لتجعلهم يسلكون سلوك عنيفا،كما يؤكدون أن الفقر والبناء الإقتصادي الهش للمجتمع لهما دور في إرساء قواعد العنف والجريمة في المجتمع ،وتؤكد نتائج دراسة سوزان الزاك أن معدلات العنف ترتفع في ظل تفاعل عوامل الهجرة والإنغماس الإقتصادي ،وبخاصة في الأعمال الحرفية يزداد كل من القتل العمدي والعنف العنصري الحضري.

وقد أكدت هذه الفرضية أن الفقر يؤدي إلى العنف ،ولكن ليس هو الدافع الوحيد ،بل هناك عدة دوافع أخرى كالعوامل النفسية ،الإجتماعية...إلخ[1].

- الدراسات السابقة:

-عنوان الدراسة هو العنف الإداري ضد المرأة وأثره على الأداء الوظيفي ل محمود فتحي عبد العال أبودوح في **31/1/2012** حيث تناولت هذه الدراسة العنف الإداري ضد المرأة ،حيث إستهل دراسته بما يلي:العنف الإداري هو سلوك أو فعل موجه إلى المرأة ،يقوم على القوة والشدة والإكراه ،ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد سواء،والذي يتخذ أشكال نفسية وجسدية متنوعة في الأضرار ويتنوع العنف ضد المرأة بين ماهو فردي (العنف الانثوي)،ويتجسد بالإذاء المباشر أو غير مباشر للمرأة باليد أو باللسان أو الفعل أيا كان ،وبين ماهو جماعي (العنف الجمعي)الذي تقوم به مجموعة بشرية بسبب عرقي أو طائفي أو ثقافي ،والذي يأخذ صفة التحقير أو الإقصاء أو التصفيات،وبين ماهو رسمي (عنف السلطة)،والذي يتجسد بالعنف السياسي ضد المعارضة وعموم فئات المجتمع[2].

وجاء في مضمون الدراسة أشكال عديدة للعنف ضد المرأة ونذكر منها مايلي:

---

[1]- عبد الرحمان العيسوي، التربية النفسية للطفل والمراهق ، ط1، بيروت، دار التراب الجامعية، 2000، ص 29

[2]- حسن عبد المعطي، الاضطرابات النفسية تشخصيها وعلاجا، ط5، القاهرة، عالم الكتب، 1995، ص 290.

العنف اللفظي والمتمثل في الكلام القاسي الذي يوجهه الرجال للنساء مثل الشتم ..

العنف الجسدي وهو إستعمال الرجل للقوة الجسدية ضد المرأة كالضرب والرفس والدفع وهو مايترك أثار جسمية على المرأة.

العنف الجنسي وهو إجبار المرأة على ممارسة الجنسية ضد رغبتها ،ويشمل هذا النوع الإغتصاب،وحتى ولو كان في حالة الزواج ،والتحرش الجنسي ،والمضايقة الجنسية خاصة أثناء العمل ،وهذا النوع قد يقع داخل الأسرة أو خارجها.

العنف الإجتماعي، ويعد من أقوى أنماط العنف الذي تتعرض له المرأة والعنف الإجتماعي الذي تواجهه المرأة يبدأ من توبيخها إجتماعيا أمام الأخرين مرورا بمقاطعتها والهجم عليها،وإكالة التهم الباطلة والملفقة إليها وإنتهاء بتقييد حريتها وتحديد أنشطتها.

العنف الإداري ،ونعني به القوه والإلزام المستعمل ضد المرأة ،وهي في داخل عملها الإداري الوظيفي ، فالرجل يضبط نشاطها الإداري ويوجهه وفقا لمصلحة ومستقبل الرجل وضد أماني وطموحات المرأة في الإدارة وتنظيم العمل.

كما تناولت هذه الدراسة العنف الإداري ضد المرأة، والذي نعني به القوة والالتزام المستعمل ضد المرأة وهي في داخل عملها الإداري الوظيفي ،فالرجل يضبط نشاطها الإداري ويوجهه وفقا لمصلحته ومستقبله ،وضد أماني وطموحات المرأة في الإدارة وتنظيم الأعمال .

وترجع أسباب استفحال هذا النوع من العنف إلى اعتبار المرأة نفسها أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له، واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك، مما يجعل الأخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر فأكثر ،كما أن الأسباب الثقافية كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الأخر وعدم احترامه ،وما يتمتعه من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف، وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة المعنفة لها ،فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، وجهل الأخر بهذه الحقوق من طرف ثان ،مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود ،كما أن نظرة الرجل إلى المرأة من بين الأسباب لانتشار العنف ضدها، فقد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف ضد المرأة ،إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير

واثقة ،وهذا ما يؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف كما تعد نظرة المجتمع إلى المرأة والمتمثلة في العادات والتقاليد من أسباب نمو هذا العنف، فهناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين ،والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر عن الأنثى ودورها ،وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره ،حيث يعطى الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر ،وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمل والرضوخ إليه ،إذ أنها لا تحمل ذنبا سوى أنها ولدت أنثى.كما أن الأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع قد تكون سببا في تولد العنف الإداري ضد المرأة ،وذلك من خلال اعتقاد البعض بعدم جدوى خروج المرأة للعمل، لأنه قد آن الأوان لأن تعود المؤسسات إلى بيتها حتى تتوفر لدى الكثير من الشباب فرصا للعمل من زاوية أن تعود المرأة إلى البيت سوف يخلى بلا شك أماكن كثير في الوظائف ،ويوجد وظائف كثيرة أمام الشباب ،على سبيل الاعتقاد بأن المرأة هناك من يعولها ،أما الشباب فهو الذي يحتاج الأن إلى الوظيفة كي يفتح بيتا ويعول زوجة وأسرة.

ومن أثار الناجمة عن العنف الإداري على الأداء الوظيفي للمرأة ما يلي:

– تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها

– فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة

– فقد المرأة لقيمة العمل وأهميته كقيمة تساعد على بناء الأمة والخروج بها إلى مسارات الرقي والتقدم

– بغض الرجل من قبل المرأة، مما يولد تأزما في بناء الحياة الواجب النهوض على تعاونها المشترك.

– عنوان الدراسة هو التعسف الإداري جريمة عنف ضد الإنسان الدكتورة كريمة الحفناوي بتاريخ **31/1/2020**

– جاء في محتوى هذه الدراسة التعسف الإداري والروتيني من المسؤول الذي لا يهمه غير تنفيذ الأوامر وترتيب الدفاتر وتسوية الفواتير والميزانيات يعتبر شكلا من أشكال ممارسة العنف في أماكن العمل، بل القهر من قبل المدير المسؤول تجاه مرؤوسيه في العمل ، وهم

الطرف الأضعف في علاقة العمل ،لذا يجب مناهضة العنف في عالم العمل ،وقد تناولت الدكتورة مجموعة من النقاط التي تحفظ حقوق الموظفين ونذكر منها

– الأماكن التي يتلقى فيها من يعمل بأجر ويأخذ استراحة أو يتناول الطعام أو يستخدم المرافق الصحية ومرافق الاغتسال وتغيير الملابس.

– الاتصالات المرتبطة بالعمل بما فيها تلك والتي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

صعوبات البحث:

أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات، من بين أبرز الصعوبات التي واجهتنا نذكر ما يلي:

– قلة المراجع والدراسات السابقة، إذا كادت أن تكون شبه منعدمة نظرا لطبيعة الموضوع

–عدم قدرتنا على التواصل مع موظفي مديرية التربية.

[1] – محمد الجوهري وآخرون المشكلات الاجتماعية ، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص 78.

الفصل الثاني:

ظاهرة العنف وتطورها

في الجزائر

الفصل الثاني: ظاهرة العنف وتطورها في الجزائر

أولا: ماهية العنف.

ثانيا:الأليلت السوسيو ثقافية لتجدر العنف في المجتمع الجزائري.

أ- العوامل البنائية التكوينية.

ب- واقع ظاهرة العنغ في الجزائر.

ج- أسباب تنامي ظاهرة العنف في الجزائر.

ثالثا: العوامل المؤدية إلى ظاهرة العنف.

رابعا: النظريات المفسرة للعنف.

أ- النظرية النفسية.

ب- النظرية البيولوجية.

ج- نظرية الإحباط.

د- نظرية استهداف العنف.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة العنف من الظواهر الاجتماعية التي عانت منها معظم المجتمعات قديما وحديثا، هذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بها ودراستها.

كما أن أغلب الممارسين لهذه الظاهرة هم من فئة الشباب، بحيث أخذ مفهوم العنف حيزا كبيرا في واقع حياتنا إذا اصبح يقتحم مجال تفكيرنا وسمعنا وأبصارنا، حيث أصبحنا نسمع عن العنف الاسري والعنف المدرسي والعنف ضد المرأة الديني والعنف ضد المراهقين، وغيرها من المصطلحات التي تندرج بحت أو تتعلق بهذا المفهوم.

أولا- ظاهرة العنف وتطورها في الجزائر

لو تصفحنا الاوراق التاريخ لوجدنا مفهوم العنف صفة ملازمة لبني البشر على المستوى الفردي والجماعي، بأساليب وأشكال مختلفة تختلف باختلاف التقدم التكنولوجي والفكري الذي وصل إليه الانسان فنجده متمثلا بالتهديد والقتل والايذاء والاستهزاء والحط من قيمة الاخرين والاستعلاء والسيطرة والحرب النفسية وغيرها من الوسائل[1]

والاتجاه نحو العنف نجده في محيط سلوكات بعض الجماعات في المجتمع بعض الجماعات في المجتمع الواحد، كما يوجد في محيط المجتمعات البشرية، وهو يوجد في مختلف الاوقات، وقد تزداد نسبة العنف في مجتمع معين وقد تنقص، كما تختلف قوته من مجتمع ، ومن زمن إلى زمن، وقد تكون صورة التعبير عن العنف عديدة ومتباينة لأن الناس مختلفون ومتباينون، كما ان الناس يعيشون في ظل مناخات ثقافية وسياسية مختلفة[2]

وقد اهتم الباحثون للوصول إلى ماهية وحقيقة العنف، فتنوعت التعريفات في هذا المجال حسب تنوع ميادين الدراسة، وفيما يلي: جملة من التعريفات:

ان معنى العنف اكتسب دلالة اخرى مختلفة عند العرف المحدثين فأصبح مقابلا للفظة voilence في الفرنسية أو الانجليزية أو gemvalt في الألمانية من المعنى الحقوقي الحديث، وفي الحقيقة فإن لفظ العنف كما وردت في الحديثأو الشعر العربي القديم قريبة من معنىvoilantia في اللاتينية التي تعني الغلطة والقوة الشديدة ، وهي مشتقة من vis أي القوة الفيزيائية أو كمية ووفرة شيئ ما، وهو معنى على صلة بلفظة bia في اليونانية أي القوة الحية ذلك أن العربية تقول عنفوان كل شيئ أوله[3]

ولقد بدأ الاهتمام العالمي بظاهرة النعف سواء على مستوى الدول أو الباحثين أو العاملين في المجال السلوكي والتربوي أو على مستوى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية

---

[1]- عمر التير، العنف العائلي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998 ،ص 154.

[2]- شعبان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي، قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية والبنانية، القاهرة، ط1،2001،ص22.

[3]- فرح عبد القادر طه، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع،ط2،2003م، ص10.

في الأونة الاخيرة في التزايد، وذلك نتيجة لتطور الوعي النفسي والاجتماعي بأهمية مرحلة الطفولة وضرورة توفير المناخ النفسي والتربوي المناسب لنموا الاطفال نموا سليما جسديا وإجتماعيا لما لهذه المرحلة من أثر واضح على شخصية الطفل في المستقبل [1]

1- تعريف العنف:

يعرف العنف بأنه سلوك ايذائي قوامه إنكار الأخرين كقيمة مماثلة للأنا، كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومرتكزة على استبعاد الأخر، اما بالحط من قيمته أو تحويله إلى تابع أو بنفيه خارج الساحة أو بتصفيته معنويا أو جسديا[2].

ويعرف أيضا بأنه: سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرق قد يكون فردا أو جامعة أو طبقة اجتمتعية، أو دولة بهدف استغلال طرف أخر في ايطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادية أو إجتماعية أ سياسية بهدف إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة إجتماعية أو دولة[3]

إذا فالعنف يتضمن عدم الاعتراف بالأخر ويصاحبه الايذاء باليد أو السان أي بالفعل أو بالكلمة، وهو يتضمن ثلاث عناصر(الكراهية، التهميش، حذه الأخر) والعنف سلوك غير سوي نظرا للقوة المستخدمة فيه والتي تنشر المخاوف والأضرار التي تترك أثرا مؤلما على الأفراد في النواحي الإجتماعية والنفسية والاقتصادية التي يصعب علاجها في وقتقصير، ومن ثم فإنه يدمر أمن الأفراد وأمان المجتمع[4]

- الخصائص العامة التي يتصف بها العنف:

- العنف سلوك الاجتماع كثيرا مايتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية العامة فيه.[5]

---

[1]- جلال الدنيا عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية،ط2001،2،ص54.

[2]- عبد الحميد محمد علي، العنف ضد الأطفال، دار طبيبة للنشر، مصر،2009، ص112.

[3]- عبد الحميد محمد علي، المرجع السابق، ص 114.

[4]- رشيد الرينكة، العنف والجريمة(الاجراءات والتجليات)، مطبعة الرسالة، المغرب2011م،ص22.

[5]- رشيد الرينكة، نفس المرجع، ص23.

– العنف قد يكون ماديا فيزيقيا وقد يكون معنويا مثل الحاق الأذى النفسي أو المعنوي بالأخرين[1]

– العنف يتجه نحو موضوع خارجي قد يكون فردا أو جماعات، أو قد يكون نحو ممتلكات عامة أو خاصة[2].

– العنف يهدف إلى الحاق الضرر أو الأذى بالموضوع الذي يتجه إليه، ولا يمكن دراسة ظاهرة العنف وديناميياتها دون الاشارة إلى بعض المفاهيم التي تتداخل معها مثل: العدوان، الغضب القوة، الإيذاء.[3]

– العنف والعدوان:

يرتبط العنف بالعدوان ارتباطا وثيقا، فالعنف هو الجانب النشط من العدوانية ففي حالة العنف تنفجر العدوانية صريحة مذهلة في شدتها وإجتياحها كل الحدود، وقد تنفجر عند الأفراد الذين لم يكن يتوقع منهم سوى الاستكانة والتخاذل أي ان العنف هو الاستجابة السلوكية ذات السمة الانفعالية المرتفعة التي تدفع صاحبها نحو العنف دون وعي وتفكير لما يحدث وللنتائج المترتبة على هذا الفعل[4]

– العنف والغضب:

هناك علاقة وثيقة بين الغضب والعنف فلو تخيلنا أن هناك متصلا لوجدنا ان الغضب يقع في أول متصل في حين يقع الغضب التوسط في منتصفه في حيث يقع العدوان في أخر متصل أي أن العنف هو أقصى درجات الغضب، وهو تعبير عن الغضب في صورة تدمير وتخريب وقتل، وقد يكون هذا التعبير في صورة فردية أو جماعية، وذلك عندما تقوم الجماعات بالتعبير عن غضبها بالحرق أو التدمير للممتلكات العامة مثلا[5]

– العنف والإيذاء:

---

[1]– المرجع نفسه،ص23.

[2]– نفس المرجع ،ص23.

[3]– نفس المرجع ، ص23.

[4]– طه عبد العظيم حسين، استراتيجيات ادارة الغضب والعدوان، دار الفكر، الأردن، 2007، ص52.

[5]– عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية العنف المدرسي والأشكال السلوكية، دار النهضة 2007 ، ص98.

إن تعريفات الإيذاء عديدة ومتباينة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الشخص الذي يقع عليه الإيذاء والمعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع. ولقد ظل فعل الإيذاء داخل الأسرة مثلا يحاط بالكتمان داخل مجتمعاتنا، كما كان حتى وقت قريب يمارس في مدارسنا من قبل المدرسين تجاه التلاميذ تحت شعار التربية، ولكن في ظل التطورات التربوية الحديثة وإنتشار فكر حقوق الطفل والمرأة، اصبح ينظر لهذه السلوكيات على أنها ممارسات عنيفة بغض النظر عن نظرة العرف و التقاليد لها[1]

- العنف والقوة:

القوة هي القدرة على فرض ارادة شخص ما، ويتم فيها التحكم في الأخرين، سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية بناء على ما لدى الشخص من مصادر جسدية أو نفسية أو معنوية، والملاحظ على أن الأقوياء هم الذين يفرضون إرادتهم حتى وإن كان يقاومهم الأخرين، وهذا ما نلاحظه عندما يمارس الرجل في ممارسة العنف ضد أبنائه والرجل على زوجته في المجتمعات الذكورية[2]

ثانيا- الأليات السوسيو ثقافية لتجذر العنف في المجتمع الجزائري

هناك تمييز من حيث المنطق بين عنف الحياة وعنف الموت،فالعنف من أجل الحياة منسق، بنائي ونضالي، أما عنف الموت فهو هدام يؤدي إلى الانتحار، القتل ، العنصرية،والاغتصاب وسوء المعاملة وتحمل الأساطير اليونانية القديمة هذه الدلالة فتقدس العنف من أجل الحب والحياة وتدين العنف الناتج عن الكراهية والأنانية.

وقد ينطبق مفهوم العنف في صورته الإيجابية مع بعض الموافق التي أوجد التاريخ فيها المجتمع الجزائري، ويعد التحليل السوسيولوجي لظاهرة العنف من التحليلات الأكثر قبولا إنطلاقا من المفهوم السوسيولوجي، إذ يعرف العنف باعتباره ظاهرة اجتماعية أي حتى وإن

---

[1]- معن خليل العمر،علم الإجتماع الانحراف، دار الشروق، الأردن، 2009 ،ص65 .

[2]- عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية العنف المدرسي والأشكال السلوكية، دار النهضة، لبنان،2007، ص98.

سلمنا بكونه غريزي عند الانسان إلا أنه على خلاف ما هو عند الحيوان فهو مهذب ومصقول إجتماعيا[1]

ومنه فإن علم الاجتماع يؤكد على كون التربية والثقافية وكذلك العلاقات الاجتماعية السياسية تلعب دورا في جعل بعض الأفراد أو الشعوب أكثر ميلا إلى استخدام العنف من غيرهم، ومثاله الولايات المتحدة الأمريكية أين ترتفع درجات استخدام العنف، إذ تشير الاحصائيات أنه بين 1979م-1991م تسجيل 50000 جريمة قتل عمدي بالسلاح[2]

وتجعلنا بعض الأطروحات اليوم نعتقد بتماثل الوضع بين الجزائر والولايات المتحدة ، فمن التفسيرات ما يبعث إلى الاعتقاد بأن العنف أصبح يشكل سمة من سمات البناء الإجتماعي، وقد أعاد الباحثون فتح ملف قضية سمة العنف لدى الجزائري، بالرجوع إلىبداية الثلاثينيات ومدرسة الأطباء النفسانيين تحت إشراف الدكتورا أنطوان بورو الذي وجه كل اهتماماته إلى إثبات جنوح الجزائري بدرجة عالية إلى العنف والعدوانية[3]

ومن هذا المنطلق تطرح السوسيولوجيا التساؤل التالي: هل العنف وإقصاء الأخر دون هو أداة عامل من العوامل المؤسسة الثقافية الجزائرية؟ أي بمعنى أخر هل الجزائريون يحتجون إلى العنف أكثر من الحوار العقلاني لتجاوز اختلافاتهم؟

وتبرر الأحداث الشرعية هذا التساؤل، فالعنف حقيقة إجتماعية تعرفها كل المؤسسات، الأسرة، المدرسة، الجامعة، الملاعب، الشارع، ومع ذلك تؤكد على العوامل الموضوعية التي أوجدت الظاهرة وجعلتها تبدو صفة ملازمة للمجتمع، وعليه نفضل طرح اشكالا يبدو أكثر موضوعية كأن نتساءل ، ما الذي يميز ظاهرة العنف في الجزائر عن غيرها من المجتمعات؟ ماهي الميكانيزمات أو الأليات التي تساهم في انتشاره وتزيد في حدثه وثقافته؟

---

[1]- رشيد الرينكة، مرجع سابق، ص167.

[2]- سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الأزبطية، الإسكندرية1999م،ص122.

[3]- دروش فاطمة فضيلة، الأليلت السوسيو ثقافية لتجذر العنف في الجزائر، مداخلة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الانحراف والجريمة، قسم علم اجتماع، جامعة المسيلة، الجزائر.

ونفترض أن أهم العوامل التي تميز العنف في المجتمع الجزائي عن غيره والمرتبطة عضويا وأليا بسيرورة التحولات الإجتماعية التي عرفتها الجزائر ونلخصها إلى صنفين من العوامل بنائية تكوينية وأخرى متعلقة بخيارات سياسية أثبتت نتائجها عدم نجاعتها[1]

- العوامل البنائية التكوينية:

ونعني به الخصوصية التاريخية ولا يعني ذلك ربط بروز العنف لحظة تاريخية معينة، بل ما تحمله لحظات متعاقبة من صفات ، تجعلها تترسخ، وتطبع البناء، فخاصية التراكم تجعل الحدث بتحول إلى ظاهرة عمومية وتلقائية ومن ثم تعيد إنتاج نفسها.

ولعل أهم لحظة تاريخية طبعت البناء الإجتماعي وجعلته يسن قوانين لاستعمال العنف هي:

مرحلة الهيمنة الكولونيالية: التي عملت على تجريد السكان من ممتلكاتهم وضربهم في هويتهم، فما قاساه الشعب الجزائري في هذه الحقبة الزمنية، يعد حدثا منفردا من نوعه وهذا ما أكده أحد الضباط الفرنسيين إن الحرب التي نقوم بها اليوم في الجزائر حرب استثنائية، فلا تتبع فيها القواعد المقررة في الحروب الكبرى والصغرى ... خلال سنوات تحول الجيش إلى جيش جرار من جنود ليس لهم هدف سوى تدبير عمليات السلب والتهب وشن حملات الإرهاب[2]، فالاستعمار الفرنسي استعمل كل الوسائل الردعية لإخضاع الشعب الجزائري ، لم يترك له الخيار فإما المقاومة وإما الفناء.

بفسر علماء الاجتماع والذين يؤكدون على مرجعية العنف في الجزائر إلى طبيعة الاحتلال الفرنسي من خلال اعتباره أن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع في الجزائر منذ ما يناهز القرنين اتسمت بطابع عطائي متبادل امتد طوال مئة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي المباشر وثلاثين سنة من عمل الدولة والمجتمع ويؤكد على أنه عنف

---

[1]- دروش فاطمة فضيلة، الأليلت السوسيو ثقافية لتجذر العنف في الجزائر، ورد في موقع الأنترنت www.elmounir.freehostla.com/sr14.htm

[2]- دروش فاطمة فضيلة، نفس المرجع السابق.

مخطط ومنظم يندرج في ايطار علاقة الفعل والفعل المضاد مما جعل العنف يطبع البناء الاجتماعي كسمة ملازمة[1]

وعليه انطلاقا من المفهوم السوسيولوجي الذي اعتمدناه، نقول ان الجزائري كأي انسان تستيقظ فيه غريزة العنف كوسيلة للدفاع عن الذات من اجل الذات من أجل البقاء في مواجهة الخطر، ومن ناحية اخرى فان مواجهة الخطر بالمقاومة والتمسك بالارض بعد حالة صحية وليست بالمرضية.

صعوبة المحيط (المناخ والتضاريس): وهنا إشارة إلى سكان الجبال والأرياف الذين يشكلون الأغلبية مقارنة مع سكان المدن، وهذا العامل كذلك لا يخمه الجزائر لوحدها بل يفسره القانون الاجتماعي القائل بتأثير البيئة على الفرد والجماعة ، وهذا ما استخلصه عبد الرحمن ابن خلدون عندما قارن بين الحضر والبدو بقوله: " وأهل البدو لتفردهم عن المجتمع...وبعدهم عن الحامية وانتباذهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم فهم دائما يحملون السلاح ويلتفتون عن كل جانب في الطرق...قد صار لهم الباس خلقا والشجاعة سجية يرجعون اليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ "[2]

صلابة النظام الإجتماعي التقليدي: حيث إن ما يميز المجتمع التقليدي صلابة بنايته وقوة مؤسساته بحيث يبدو وكان الفرد غير موجود أو أن وجوده مقيد بالأعراف والتقاليد والتصورات التي يفرضها المجتمع وهذا ما يجعل المجتمع يتحرك وفق البيتين ، الآليات السوسيولوجية القوية المتحكمة في الافراد والتي تعود في جزء كبير منها إلى النيات الإجتماعية العتيقة في مجتمعات بطيئة التطور، والآليات الثقافية الموضوعية المؤطرة للوعي الجماعي والفردي والتي تقوم بدورها بتصايب البنيات التقليدية وتزويدها بطاقة مقاومة عوامل التغيير وهاتان الأليتان متفاعلتان وتستند كل منهما على الأخرى في اتجاه اعاقة امكانية الانبثاق التلقائي للفرد ككيان حر ومستقل وفاعل[3]

---

[1]– سموك على ، مقال بعنوان، ظاهرة العنف في المجتمع الجزائر، ورد على موقع الانترنت: http://www.momulovence.fr.gd/7452178/htm.

[2]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر عبر العصور، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ج4 1992م، ص51.

[3]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط2، 1999 ص85.

إن البنيات الاجتماعية التقليدية المؤطرة للفرد في مجتمع تقليدي في طور التحول هي بنيات القرابة وما يرتبط بها من علاقة ومواقع (التراتب والخضوع) والبنيات القبلية بتصنيفاتها من الثورة والقوة والنفوذ والبنيات الدينية (المدنس و المقدس)

ويستثني عالم الاجتماع التونسي" نجيب بوطالب" في دراسته حول سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي

" الجزائر" من تاثيرات المعطى القبلي لكون شبكة علاقته قد تمزقت بفعل الاستعمارمن خلال اعتباره أن أغلبية الأحداث السياسية والعسكرية والدينية التي تطبع الصراعات في بلدان الجنوب تحركها نوازع ما تحت وطنية كالقبلية والأثية والطائفية.

ولكن يستثني الجزائر من هذا القانون الاجتماعي في قوله:" إذا كان المغرب يتميز بثقل الحضور القبلي مما جعله يمثل مخبرا قبليا، فان الجزائر لم تبنى على هذا المعطى لما حدث للمجتمع الجزائري من تدمير سوسيولوجي بفعل عمليات الاحتلال والاستيطان، إن عمليات التحطيم العنيف للبنى الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الاحتلال سعيا إلى اختراق النسيج الاجتماعي، ادت إلى ردات فعل عنيفة"[1]

إن النظام القبلي والمجتمع التقليدي قد يقلل من قابلية الفرد للممارسة العنف لما يمكن أن يقدم له من حماية وشعور بالانتماء، ولكن من ناحية أخرى يؤدي هذا الانتماء والاندماج داخل الجماعة الى استعمال العنف المقنن المنظم كما رأيناه في العامل الأول أي عند الحاجة أو اذا جاء الخطر من الخارج العشيرة[2]

وليس المجتمع التقليدي وحده عرضة للمخاطر بل يشير عالم الاجتماع الألماني الريك باك "ubrih beck " إلى كون المجتمعات ما بعد الحداثة أي الغربية تعاني من أخطار عديدة لا يمكن تفاديها ويصيغ معادلة المخاطرة في المجتمع ما بعد الحداثة كمايلي:[3]

---

[1]– نجيب بوطالب، دراسة بعنوان: سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ورد على موقع الانترنت: www.alheware.tn/debat/shew.art.asp.aid.22530.htm.

[2]– رشيد الرينكة، مرجع سابق، ص169.

[3]– أحمد مهساس، التاريخ الاجتماعي للجزائر من الحكم العثماني إلى ما بعد الاستقلال، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر2003، ص115.

- الانتقاد منظم والضبابية ديمقراطية:

ينجم عن هذه المعادلة نتائج خطيرة على مستوى الغذاء، الصحة، والبيئة بالإضافة إلى احداث فراغ سياسي واتساع الهوة بين الطبقات الإجتماعية، ولكن لا يختلف إثنان في كون الدين يشكل العمود الفقري في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات التقليدية

- النظام التقليدي:

ونقصد به النظام الأبيسي وشبكة علاقاته المبنية على قانون الشرف، الاعتزاز والمفاخرة وتفضيل شجاعة البدن على الذكاء والثقافة ، هذه العوامل من شأنها أن تغذي الاستعداد إلى استعمال وشيوع العنف في المجتمع الجزائري، هذه الخاصية تمتاز بها كل المجتمعات التي تحافظ على بنيتها التقليدية وبالدرجة الاولى المجتمعات العربية والتي توصف بأنها مجتمعات السلطة الابوية المتمسكة بقيم وعادات وتقاليد السلطة الذكورية والغاء وجود الأخر[1]

إن إلغاء الأخر أي ما هو خارج حدود العشيرة والقبيلة هو ما يفسر المثل الشعبي القائل:" انا واخي على ابن عمي على الغريب"

يمكن أن نطلق على حركية النظام الإجتماعي الجزائري مفهوم العنف الرمزي فمعطيات عديدة تشهد أن العنف الرمزي خاصية سوسيولوجية في الجزائر .

طبع الوسط العائلي، المؤسساتي والسياسي، وهناك أمثلة عديدة تدل على انتشار اللاتسامح و اللاتجانس في البيئة الإجتماعية على كل المستويات[2]

وهذا النمط المعيشي منسق ابتداء من العائلة وشبكة العلاقات وهو يعمل على تأدية دور نفسي إجتماعي، فالفرد عاجز عن مواجهة المشاكل والتحكم في الصعوبات التي تربك حياته اليومية وهو عاجز عن خلق قوة التجديد لعدم تمكنه من قضاء مصالحه، ولكنها بدورها تدخله في دائرتها وتحاصره بقيمها الثقافية والدينية وتربطه بشبكة علاقية محكمة، ومنه فإن العنف البيئي يتمثل في احداث وإعادة انتاج الاعتماد والانتماء، وتصبح هذه

---

[1]- رشيد الرينكة، مرجع سابق، ص172.

[2]- المرجع نفسه، ص172.

العملية كألية سوسيولوجية في كل الأوساط، الاسرة في العمل، ويصبح الأفراد يشاركون أليا في انتاج مشاكلهم التي يعانون من جراءها ، يتألمون ويعون ذلك ولكنهم عاجزين عن الخروج من الدائرة لأنهم يرفضون التعرف عليها[1]

- واقع ظاهرة العنف في الجزائر:

لقد عرفت ظاهرة العنف تصاعدا خطيرا خلال السنوات الأخيرة، ففي غياب إحصائيات دقيقة لعدد الحالات المسجلة، تشير الأرقام المصرح بها، والتي تشمل العنف بمختلف أنواعه والتي نستطيع حصرها في:

- ❖ العنف في الوسط العائلي
- ❖ العنف في الوسط المدرسي
- ❖ العنف داخل مؤسسات العمل والمؤسسات الصحية
- ❖ العنف في ميدان الرياضة وخاصة العنف داخل الملاعب

وتشير الإحصائيات إلى هول وفضاعة الظاهرة التي أصبحت بؤرة اهتمام وانشغال المجتمع بمختلف فئاته من المواطن البسيط ومرورا بالأخصائيين إلى كبار المسؤولين في أجهزة الأمن والدولة، ذلك أن العنف شمل كل من:

الاطفال، المراهقين، الشباب، النساء، الشيوخ، العمال، البطالون، ومن المؤسف حقا أن تسجيل ألاف الحالات والتي تجسد العنف الممارس أصغر فئة من المجتمع وهي فئة الأطفال[2]

- أسباب تنامي ظاهرة العنف في الجزائر:

- أسباب سياسية:

تبني الديمقراطية منهجا للوصول إلى السلطة ودواليب الحكم دون تحصير كان للحكام والمحكومين في أدنى ابجديات التطبيق الديمقراطي

---

[1]- بسام محمد أبو عليان، مرجع سابق،ص98.

[2]- بسام محمد أو عليان، مرجع سابق، ص 98.

- التناقض القيمي:

ونقصد به ايماننا شعبا وحكومة بقيم العدل والنزاهة والإخلاص والوطنية... ونطبق في الكثير من الأحيان فيما مصدرها عواطفنا ونزواتنا الشخصية

- عدم تقبل طرح الرح الأخر والأنانية في تصور الحلول وسيطرة افكار الجماعات اللارسمية الداخلية والخارجية في تخطيط والتسير والتنفيذ[1]

- انعدام روح المبادرة والاكتفاء بالمورث السياسي المتعفن في غالب الامان وغعتماد العنف السياسي كلفة حواريين الطبقة السياسية[2].

-اهتزاز الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين واتساع الهوية بينهما وبالتالي انعدام قوة الاقناع ونقص الاتحاد مما عاد على المجتمع بأسوأ النتائج[3]

- أسباب إجتماعية:

تدخل مارد العنف في المجتمع الجزائري عبر قنوات التنشئة الإجتماعية وانتشر انتشار البكتيريا في خلايا المرضية بداية من الأسرة فانعكس ذلك في تربية وإعتماد العنف الجسدي من قبل الوالدين نحو أبنائهم، مما ولد جيلا منحرفا ناقما مقبلا على المخدرات وما شابهها اقبالا يعجز المرء عن وصفه[4]

- أسباب نفسية:

إن الأسباب السياسية والاجتماعية السابقة الذكر واقعا كبيرا عللا نفسية أفراد هذا المجتمع (حكم ومحكومين) حيث فقدت مشاعر الرحمة والتسامح، وأصبح العنف هو المسيطر سلوكيا عند الطفل، وكذلك المعلم ، والأم، والأب، والعامل والمدير، مما انعكس على أفراد المجتمع الجزائري الذي كان والى وقت قريب مضرب الأمثال في البطولات والانجازات.

---

[1]- الزواوي بغوره، الجزائر بين النقد والتأسيس في التاريخ والهوية والعنف، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003،ص88.

[2]- الزواوي بغوره، نفس المرجع، ص89.

[3]- المرجع نفسه، ص89.

[4]- نجيب بوطالب، دراسة بعنوان، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، متاح على الموقع www.alheware.tm/debat/shou.art.asp.aid :22530htm

- العوامل المؤدية إلى ظاهرة العنف:

إن العنف ليس حالة طارئة بقدر ماهو أكبر مظاهر الوجود الانساني حيث يبرز أو يضفي تأثيره انطلاقا من الظروف الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والطبيعية، والنفسية...إلخ وهذه الأخيرة بتأثيرها تؤدي إلى ظهور السلوك العنيف لدى الفرد وبشكل حاد لدى المراهقين، ومن أهم هذه العوامل:

ا - عوامل طبيعية:

ونعني بها أن العنف أو العدوان قد يتولد بسبب نوع البيئة الطبيعية بما يحدث فيها من تغيرات بيئية كالتغيرات الفلكية والجغرافية التي يتعرض لها الانسان فيها ومدى التفاعل بينهما، حيث يتحدث العلماء والاطباء هذه الأيام عن علم جديد يسمونه " الكرونوبيولوجي" أي العلم الذي يعنى بدراسة التقلبات البيولوجية التي تحدث لانماط الجسم الحي، حيث أن هذا الاخير يتكون من أعضاء تؤدي وظائف مختلفة ويفترض لتلك الوظائف المختلفة أن يكون بعضها منسجما مع بعضها الاخر، وإلا حل الارتباك محل الانسجام وظهرت أثار ذلك الارتباك في أرق يصيب الجسم أو تكاسل أو حضور ذهني، أو ارتفاع في ضغط الدم أو اكتئاب إن أكبر مثال على تأثير البيئة على الفرد هي مناطق العنف في العالم" حرب لبنان" والصراع الدائم بين المسلمين والهندوس والعنف السائد في كل من العراق والصومال...إلخ[1]

ب- عوامل إجتماعية:

لا تعود سلوكيات العنف لكون الأفراد أشرار بقدر ما تعود للبيئة الاجتماعية حيث تعد هذه الأخيرة من أهم مصادر العنف، ومن أهم العوامل الاجتماعية:

- القهر الإجتماعي:

ويمكن فقدان الاحساس بالأمن وانعدام العدالة، حيث أن الاحباط والحرمان يعني يعني الخطر والتمديد لاشباع حاجات الانسان التي تحمي وجوده وتحافظ على بقائه، ومن

---

[1]- مجلة النفس المطمئنة، ورد في موقع الأنترنيت: www.elazayem.com

ثمة اذا انسدت أمامه مسالك التعبير عن هذا الخطر وعدم القدرة على تغييره بالوسائل السلمية المشروعة استثيرت في نفسه النزعة العدوانية ويتجه إلى تحطيم مصادر الاحباط بشتى الطرق (الجريمة، التمرد على القانون)، كما أن مسألة الازدراء السخرية، والاستهزاء بالشخصية خصوصا بين الأطفال الشباب كفيلة بأن تزيد الإفرازات الهرمونية والعصبية في الجسم لتثير في الفرد روح الحقد والكراهية والعنف واستخدام القوة للرد ورفع الناتج عن الاستهزاء[1]

ت- عوامل نفسية:

توجد كثير من العوامل النفسية التي تلعب دورا في إحداث السلوك العدواني ومن ذلك:

- الرغبة في تحقيق القدرة وتأكيد الذات:

فافتقار الانسان للقدر اللازم من تاكيد للذات ويعرضه للفضل في تحقيق وجوده وإمكاناته مما يثير السلوك العدواني ، كذلك إذا تعرضت حرية الانسان للخطر أو التهديد أو القمع فإن ذلك يثير عدوانه الدفاعي وقد يتحول من عدوان دفاعي سوي إلى عدوان مرضي هدام[2]

- الرغبة في الانتقام:

حيث الرغبة العنيفة في الانتقام هي التعبير عن تكوين خلقي نرجسي فيه تستثير الخسارة الطفيفة والإهانة البسيطة حقيقة كانت أو متوهمة لهفة عنيفة للعدوان النتقامي، حيث أن العدوان التعذيبي يحقق لصاحبه نوعا من الراحة والزهو والشعور بالقدرة والقوة وقد يتعدى هذا العنف إلى العنف النفسي، الذي يعبر على رغبة السادي في تحقير وجرح الأخرين[3]

ث- عوامل شخصية ونفسية:

---

[1]- محمد الحسن احسان، علم الإجتماع العائلة، دار وائل للنشر والتوزيع ،الاردن، ط1، 2005، ص22.

[2]- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع السلوك الانحراف، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، مصر،2008 ص 82.

[3]- غريب محمد سيد أحمد، مرجع سابق، ص83.

حيث أن العنف يرتبط إلى حد كبير ببعض المتغيرات والعوامل منها على سبيل المثال: السن، الجنس، المهنة والدخل والحالة الزوجية والحالة الصحية والحالة التعليمية والجانب الديني والبطالة وكذلك الادمان[1]

- عوامل أخرى مؤدية إلى العنف:

1- العنف المشاهد في التلفاز:

له علاقة بالسلوك العدواني، حيث يقوم الفرد بتجسيد مارأه في التلفاز على الأشخاص الذين يحقد عليهم.

2- تعاطي العقاقير والمخدرات:

فالسكر المتكرر الذي يفقد الفرد القدرة على التحكم في ذاته وإرتكاب جرائم العنف، قد يحمل الأسلحة للحصول على المخدر أو الاعتداء الاخرين.[2]

- النظريات المفسرة لظاهرة العنف:

يعد العنف من الموضوعات الشائكة التي ساهمت العلوم المختلفة في تفسيره مالنظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية ، وظلت التساؤلات تدور حول هل العنف غريزة إنسانية؟ أم يتنج من خلال البيئة المحيطة بالفرد؟ أم أنه سلوك متعلم؟ لذلك فهذه المحاولة تستعرض بإيجاز لبعض منها:

1- النظرية النفسية:

ذهب بعض الباحثين إلى أن العدوان غريزة فطرية موجهة بصورة تدميرية أساسية نحو الذات، ولكنها تتجه إلى الخارج كظاهرة ثانوية، وقد تحدث سجموند فرويد(s.freud) عن وجود غريزتين تمدان الانسان بالطاقة الحيوية وهما: غريزة الحياة(إيروس ilos) وغريزة الموت (ثانا توس tganatos) ونزوة الموت هي التي تؤدي إلى تدمير حين تتوجه

---

[1]- نفس المرجع، ص84.

[2]- غريب محمد سيد أحمد ، مرجع سابق، ص84.

إلى الذات نأخذ شكل شاعر الاثم وإدانة الذات والقسوة عليها، أما إذا توجهت إلى الخارج فانها تاخذ اشكال العدوانية والعنف والحقد[1].

ويقول "فرويد أيضا: أن اللبيبدو، وهو الطاقة الجنسية الممثلة لنزوة الحياة في صراع مفتوح مع غريزة الموت ، ومهمة اللبيبدو وهي لجم نزوة الموت ومنها من تدمير الفرد، وذلك بتوجيه القسم الأكبر نتها إلى الخارج...[2]

ومن التفسيرات التحليلية أيضا عدم الاتساق في أساليب التنشئة الإجتماعية خاصة في مراحل النمو التي حددها "فرويد "، فالقسوة والصرامة في تدريب الطفل على ضبط الاخراج إبان المرحلة الشرجية، يؤدي إلى نزعة تسلطية ونزوع إلى العدوان والعنف في مراحل تالية[3]

أما(adler) فقد وافق على هذه الغريزة إرادة القوة أو غريزة التفوق التي تهدف إلى أن يكون الانسان قوة متفوق، مسيطرا على غيره، كما غرائز أخرى تدفع السلوك العدواني مثل غريزة الصراع من أجل البقاء، غريزة القتال...إلخ، كما ذهب كثير من العلماء النفسانيين إلى أن العدوان استجابة للإحباط، فقد ذهب كل من "دولار" و" ميلر"(miler dolard) إلى أن الاحباط يعني إعاقة تحقيق الهدف، وظهور هذا الدافع العدواني يؤدي بالتالي إلى القيام بأفعال سلوكية عدوانية[4]

كما يذهب إيزنك(eysenk) إلى أن جميع الناس يولدون بأجهزة عصبية بحضهم يكون سهل الاستشارة، وبعض صعب الاستشارة، والشخصيات سهلة الاستشارة تصبح مظطربة، لدى صاحبها الاستعداد في أن يكون عدوانيا أو مجرما هذه السمات هي ما تسمى بالشخصية العدوانية، والقطب السالب في هذا العمل يتمثل في اللاعدوانية والخجل والحياء[5]

---

[1]– جلال عبد الخالق، الدفاع الاحتماعي من منظور الخدمة الإجتماعية " الجريمة والانحراف"، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1995،ص 62.

[2]– محمد شفيق، الدواعي النفسية، دار القاهرة، القاهرة، ط2002،2،ص44.

[3]– أحمد نابلسي محمد، مرجع سابق،ص 163.

[4]– نفس المرجع، ص165.

[5]– ، مزوز بركو، العنف عند الأطفال وأشكال العقاب الممارس على الطفل الضعيف، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،ط2010،1، ص48.

إضافة إلى ماسبق ذكره فإن في مرحلة المراهقة تزداد الغرائز قوة وعنفا فالرغبات الجنسية المحبطة تولد العدوانية وتؤججها، وهذه العدوانية إذا لم تصرف بالأشكال الإيجابية (كفاح، نضال، بناء، طموح، كد...إلخ) فإنها لابد من أن ترتد على الذات او ترتد على الاخرين في شكل عنف.[1]

2- النظرية البيولوجية:

ذهب بعض الباحثين إلى أن بناء الجسم عند المجرمين يقترب بهم إلى الحيوانية فيجعلهم يميلون إلى الشراسة والعنف، ومن العوامل البيولوجية المرتبطة بالعدوان هرمون الادرينالين الذي ينشط المراكز العصبية في المخ والمسؤول عن تعبئة الجسم عند الموافق الخطرة [2]

ولقد ربطت بعض البراهين بين إثارة مناطق معينة من الدماغ والاستجابة العدوانية، فالجانب الخارجي للهيبوثلاموسى hypothalanus يرتبط بعديد من الانفعالات ومنها الغضب والاستجابة العدوانية، وان الإثارة للأدمة الإنسية للدماغ الأمامي " eacbrain bundle médical" تؤدي إلى إطلاق استجابة عدوانية شرسة في حيوانات التجارب[3]

كما ذكر بعض الباحثين ارتباط العنف والعدوان بالكروموزومات الذكرية فقد أوضحت الدراسات أن نسبة عالية من مجرمي العنف الذين تم ايداعهم في السجون بهم عيب في توزيع الكرومزوم"y " حيث كانت الكروموزومات لديهم تأخذ شكل "xxx "[4]

وفي سياق أخر يذهب كل من مارغريت ميد- بيتركوبر- فيرنرليفي- دينر فيناس- كارل لورنتس" إلى القول أن العنف غريزة فطرية للطبيعة البشرية والمنبع الأساسي لكل النزاعات الاجتماعية في الحقبة المعاصرة، حيث أن الرجال يشنون الحروب ويقودون الكفاح الثوري ويقومون بعصيانات وثورات وانقلابات وأعمال عنف أخرى لأن غريزة العنف موروثة،

---

[1]- مزوز بركو، نفس المرجع، ص48 .

[2]- خالد البشر، أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة، جامعة نايفا للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص188.

[3]- حسن عبد المعطي، مشاكل المراهقة و العنف، دار القاهرة،1995، ص294-295.

[4]- حسن عبد المعطي، نفس المرجع، ص 295 .

وقد ذهب علماء الأنثروبولوجيا الطبيعية إلى القول:" إن أصول كل مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية بما فيها الحرب من أجل الدفاع عن الملكية وعن الأرض أو من أجل الحصول عليها هي واضحة في الطبقة البيولوجية البشرية، كما أن الانسان مستعد وراشيا للقيام بأعمال عنيفة وهو عاجز أمام غرائز طبيعية الخاصة التي تعود بشكل غير قابل للرد إلى النزاعات الإجتماعية وإلى الصراع"[1]

3- نظرية الاحباط:

- تعتبر هذه النظرية من بين النظريات المفسرة والتي ترى بأن الاحباط لدى الفرد يتولد عنه العنف.

- والاحباط هو عملية تتضمن إدراك الفرد لعائق ما يعوق حاجاته، أو توقع حدوث هذا العائق في المستقبل مع تعرض الفرد من جراء ذلك النوع من أنواع " التهديد"، أي أن الاحباط أساسا قد يتولد لدى الفرد من خلال مواقف أو فشل في تحقيق إشباع حاجاته، فكما يرى " فيليب وفرويد هاريمان" أن السلوك العدواني هو بتعويض عن إحباط الفرد كلما زاد عدوانه.[2]

و يرى "أحمد عكاشة" أن الاحباط هو كل عنف يسبقه موقف إحباطي، فمثلا الطفل الذي يعجز عنه بلوغ هدفه نجده يكسر أو يغضب عن الأشياء التي من حوله.[3]

وفي هذا المجال الدراسي فإننا نجد أن عوامل الاحباط تنشأ من الفشل الدراسي أو الاحاطات التي يسببها النظام المدرسي للتلاميذ نتيجة عن تشدده الواضح الذي يدفع بالتلاميذ إلى التخلي عن الدراسة واللجوء إلى مسار أخر، وهذا ما توصل إليه العديد من العلماء أمثال "هيرشي hirchi " الذي يقر بأن قدرة الاكاديمية والأداء الدراسي الضعيف يؤدي إلى كره التلميذ للدراسة ومن ثم رفض السلطة.[4]

---

[1]- جلال عبد الخالق، مرجع سابق، ص 62.

[2]- عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت،ط1984،1 ، ص47.

[3]- عبد الرحمن العيسوي، نفس المرجع، ص 80.

[4]- حسن عبد المعطي، مرجع سابق، ص 291.

وفي رأي "مارتون marton " أن العنف ينتج عن الإحباط مسجل في تحقيق النجاح والرقي الإجتماعي المفروض من طرف النظام الإجتماعي.[1]

4- نظرية استهداف العنف:

هناك نوعين من الأشخاص يسيطر عليهم اعتقاد أن العلاقات الانسانية تعتمد على القوة، النوع الأول إلى الناس كما لو كانوا آلات وأدوات لا تحصى وضعت خصيصا لكي تخدم وتلبي حاجاتهم ، والنوع الثاني الذي يشعر بأنه قابل للجرح والإهانة ويشعر أنه عرضة للهجوم لأنه غير محصن ولديه قدر كبير من الاضطهاد حيث يتوهم أن المجتمع يضطهده ويتأمر عليه.[2]

لذلك هاذين النوعين من الأشخاص ينتهجون منهج القوة في تحقيق مأربهم وحاجياتهم فهم يبذلون جهودا خارقة لتحقيق ذواتهم، ولكن بصورة عدوانية ومرضية، وبعضهم يعتقد أنه بسلوكه العدواني هذا يدافع عن نفسه وعن حقه، حيث يتوهمون أنهم يعيشون في وسط مجتمع تحكمه قوانين غابة ولكن الطابع الغالب على مجرم العنف هو الاستجابة الشديدة واغفال مبدأ المساواة ومبدأ التبادل أو المبادلة، ويسعى المنحرف لتحقيق ذاته على حساب حقوق الأخرين.[3]

---

[1]- نفس المرجع ، ص 291.

[2]- جلال عبد الخالق، مرجع سابق، ص 112.

[3]- نفس المرجع، ص 112.

الفصل الثالث:

الإدارة التربوية

الفصل الثالث: الإدارة التربوية

تمهيد

أولا: ماهية الإدارة التربوية

ثانيا: الخصائص السوسيولوجية للإدارة التربوية

ثالثا: نظريات المفسرة للإدارة التربوية

1- الأصول الكلاسيكية للإدارة التربوية

أ- الاتجاه المثالي (البيروقراطي).

ب- نظرية الإدارة العامة.

ج- نظرية الإدارة العلمية.

2- النظريات الحديثة.

أولا: ماهية الإدارة التربيوية

1: لمحة تاريخية عن الإدارة التربوية:

إن قصة تطور التربية وإنعطافاتها الكبيرة، هي بعد من أبعادها الأساسية قصة تحول من نمط التقليدي إلى نمط إداري جديد أوحديث، فنشوء المدرسة كثورة تعليمية في التاريخ القديم كان معناه قيام إدارة جديدة أو عصري غير مادرج الناس عليه في تعليم أبنائهم في البيت ومواقع العمل والنشاط في الحياة، وتعمل الدولة مسؤولية التعليم في العصور الحديثة، كان معناه إنتقال التعليم من نمط يقوم على العفوية أو المبادرات التطوعية أو اتباع العرف والتقاليد، إلى نمط جديد يعتمد على سلطة الدولة وإشرافها، ويحتكم إلى مجموعة من القوانين والنظم واللوائح الوصفية التي تنظم العمل والتعامل داخل المؤسسات التعليمية وفيما بينها مع بعض، وبينها وبين المجتمع الذي توجد فيه، وهذا يعني إدارة تعليمية جديدة غير إدارة تعليم الكتاتيب والمساجد.

إلا أن ميدان علم الإدارة بوجه عام والإدارة التعليمية بوجه خاص من العلوم الحديثة نسبيا، ولم تنشأ فكرة الإدارة التعليمية كميدان من ميادين المعرفة أو مهنة من المهن لها قواعد وأصول ثابتة إلا في العقد الثاني من القرن العشرين، وكانت أول المفاهيم المبكرة للإدارة هي في ميدان الصناعة بفضل رائد الإدارة العلمية " تايلور" والذي قام بأبحاثه في أواخر القرن التاسع عشر والتي تهدف إلى إكتشاف أفضل السبل لإنجاز الأعمال وتحديد الطرق والوسائل التي التي تمكن من رفع الكفاية الإنتاجية، ومن تأثير مفهوم الإدارة التعليمية بالحركة العلمية ، حيث أدت ظهور هذه الحركة إلى إنتقال الإدارة التعليمية من إدارة تقليدية تقوم على الإرتجال والخبرات الشخصية إلى إدارة علمية تهدف إلى معالجة المشكلات بأسلوب يعتمد على التفكير والاستقرار، واستخدام سبل التحليل والقياس والموضوعية، وعليه انتقل علم الإدارة من المؤسسات التجارية والصناعية إلى مجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فظهر نتيجة لذلك نظريات تتصل مباشرة بالإدارة التعليمية، تظهر كعلم مستقل عن الإدارة العامة إلا من عام 1946م، حيث بدأت مؤسسة "كلوج" الأمريكية تهتم بها وفيما بين عامي 1955م- 1959مقدمت هذه المؤسسة ما يزيد عن 9 ملايين دولار في صورة

منح للجامعات لدراسة وتطوير الإدارة التعليمية والتوصل إلى صياغة للإدارة مما كان له أثر كبير في تحقيق نوع من التقدم في هذا المجال[1].

ومنذ ذلك الحين بدأ الاهتمام بالإدارة التعليمية من جانب كل من مكاتب التعليم في الولايات الأمتحدة الأمريكية والجامعات الأمريكية على حد سواء، وبدأ إعداد البحوث والدراسات الخاصة بها تتزايد عاما بعد عام ومن الولايات المتحدة الأمريكية إنتقلت الإدارة التعليمية كعلم مستقل قائم بذاته إلى أوروبا خاصة في بريطانيا، ففي عام 1967م، قدمت مؤسسة "كالوست بالبنكيان" منحة مالية ضخمة إلى قسم الإدارة التعليمية في كلية التربية لجامعة لندن لإعداد وتخطيط برنامج دراسي لتدريب العاملين في وزارة التربية والتعليم من نظار ومعلمين وغيرهم على المهام الإدارية للعملية التعليمية ومثل هذه الدراسات أصبحت اليوم جزءا من المنهج المقرر على طلبة كلية التربية بلندن[2].

ومن أوروبا انتقلت الإدارة التعليمية كعلم إلى الاتحاد السوفياتي ثم إلى العالم ومن هنا بدأ علم الإدارة التعليمية يفر في نفسه على العلوم التربوية الأخرى ويتخذ لنفسه صفة بين هذه العلوم ، فبدأت كليات التربية في المجتمعات الغربية والشرقية والعالم العربي تقدم ضمن مناهج الدراسة المعتادة مقدرات في الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، وقد ساعد على رسوخ هذا الاتجاه وعلى تطوير الإدارة التعليمية تقديم العلوم السلوكية والتقدم الذي حدث في مجالات الإدارة الأخرى كالصناعة والمال والتجارة.

وقد أخذ هذا المفهوم يتطور تطورا سريعا في السنوات الأخيرة نتيجة لمجموعة ومن الأسباب والعوامل منها:

- تطوير مفهوم إدارة الأعمال والصناعة
- توافر العديد من الدراسات في ميدان الإدارة العامة.

---

[1]- إبراهيم عصمت مطاوع، الإدارة التربوية في الوطن العربي، بدون طبعة، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر،1998، ص7.

[2]- نفس المرجع، ص8.

– تركز الدراسة على الإدارة التعليمية باعتبارها ظاهرة سلوك وأداة وتفاعل إجتماعي وعلاقات إنسانية وغيرها.

– تأثير مفهوم الإدارة التعليمية بحركة العلاقات الإنسانية، حيث أصبحت مجالات العلاقات الإنسانية تشكل المعرفة الأساسية للإدارة فإتجهت الإدارة إلة ممارسة المبادئ الديمقراطية في العمل والتعامل.

– تأثر الإدارة التعليمية بالمفاهيم النفسية والتربوية الجديد التي قادها المفكرون التربويون وعلى رأسهم " جون ديوي، كلباترك" والتي تؤكد في مجملها على شخصية الطفل وحاجته ورغباته وتشجيع الذاتي والإبداعي لديه بدلا من إخضاعه لأنماط مرسومة مسبقا.

– استخدام النظريات والنماذج في دراسة الإدارة التعليمية.

– تحليل الإدارة إلى بعدين رئيسين أحدهما يتعلق بالمحتوى وآخر بالطريقة الإجتماعية[1].

– تأثر الإدارة التعليمية بقوى جديدة وعدد من الظواهر مثل التكنولوجيا العوامل السكانية والإقتصادية، الإنفجار المعرفي والضغوط الإجتماعية.

– مفهوم الإدارة التربوية:

إن مفهوم الإدارة التربوية مفهوم واسع يجسد مجموعة من الأفكار والنظريات الفلسفية السائدة في المجتمع، في صورة إجراءات وتدابير تتحرك نحو تحقيق الأهداف وفقا لسياسات الدولة.

ولقد ظهرت الإدارة التربوية كميدان متخصص من ميادين المعرفة باعتبارها مهنة من المهن ذات الأساس والأصول الثابتة والقواعد السلوكية والانتماءات العضوية في مجتمع الممارسة الفعلية في ميدان الإدارة التربوية، وكان ذلك في نهاية القرن 19، حيث اتسعت متطلبات العمل التربوي وإزدادت هياكله بالشكل الذي أفضى إلى ضرورة وجود هذا النوع من الإدارة، وإذا فهمنا أن الإدارة هي مجموعة من العمليات المتشابكة التي تتكامل فيما بينها لتحقيق عرفي مشترك، فإن الإدارة التربوية هي: مجموعة من العمليات المتشابكة التي تكامل

---

[1]– إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص9.

فيما بينها في المستويات الثلاث الإدارية، أي المستوى القومي(الوزارة)، والمستوى المحلي(مديرية التربية) والمستوى الإجرائي (الوحدة المدرسية)، لتحقيق الأهداف المنشودة من التربية [1].

كما تعرف بأنها" جميع الجهود والممارسات المبذولة من قبل القائمين على تنفيذ العمليات الإدارية المختلفة على جميع مستويات النظام التعليمي"[2].

كما تعرف بأنها "مجموعة العمليات التنفيذية والفنية التي تنتج عن طريق العمل الإنساني الجماعي التعاوني الساعي على الدوام إلى توفير المناخ الفكري والجماعي النشط المنظم من أجل تذليل الصعاب وتكييف المشكلات الموجودة وتحقيق الأهداف التربوية المحددة للمجتمع وللمؤسسات التعليمية"[3].

- مستويات الإدارة التربوية:

يستخدم مستوى الإدارة التعليمية ليدل دائما على مسعى الإدارة التربية النظامية وبصورة موجزة ولذا فإن الإدارة التعليمية تشير إلى جميع الجهود الإدارية المبذولة من قبل القائمين على تنفيذ العمليات الإدارية التابعة للنظام التعليمي بمستوياته المختلفة: المستوى القومي والإقليمي والمحلي والإجرائي.

إلا أنه يمكن تقسيم هذه المستويات إلى ثلاثة: الإدارة العليا، الإدارة الوسطى والإدارة الدنيا ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ- الإدارة العليا:

ويقصد بها أنواع الإدارة التي تمارس على المستوى القومي والمتمثلة في وزارة التربية والتعليم، وتقع في عاصمة الدولة، ويتولى رئاستها وزير يتم تعيينه كغيره من وزراء الدولة بقرار من رئيس الدولة ويعاونه في إنجاز أعماله مجموعة كبيرة من رجال التربية والتعليم في

---

[1]- صلاح الدين إبراهيم معوض، حنان عبد الرزاق، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق،ط1، القاعدة العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص16.

[2]- إسماعيل محمد ذياب، الإدارة المدرسية، بدون طبعة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر 2001، ص 63.

[3]- سليمان حامد، الإدارة التربوية المعاصرة، بدون طبعة، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع 2008، ص23.

ديوان الوزير مثل: الأمين العام للوزارة، وكلاء الوزارة والمدراء العاملون ، ومستشار والموارد الدراسية...إلخ.

ب- الإدارة الوسطى:

ويقصد بها أنواع الإدارة التي تمارس على المستوى الإقليمي وهي تأخذ سمي مدريات التربية والتعليم وتتكون من أجهزة وهياكل إدارية تشابه ما يوجد في ديوان الوزراة إلى حد كبير ولكن في شكل أصغر حجما وأقل تعقيدا، وتعتبر هذه المدريات مسؤولة على الإشراف على التعليم في هذه المناطق والولايات والأقاليم الجغرافية وتطبيق السياسات التعليمية المتبعة من طرف الدولة[1].

وتتكون كل مديرية تربوية من مجموعة الإدارات التعليمية موزعة علة المناطق المحلية التي يتكون منها الإقليم الجغرافي، ويعين لكل مديرية تعليمية مدير ويتم التعيين بقرار من وزير التربية والتعليم أو رئيس الدولة ويساعد مدير مديرية التربية مجموعة من رجال الإدارة التعليمية مثل : المدراء المساعدون ومدير والمراحل، ورؤساء الأقسام، والمستشارون والمفتشون، وموجهو المواد المدرسية...إلخ.

وتنقسم كل مديرية تربوية أو تعليمية إلى مجموعة من الإدارات التعليمية في المستوى المحلي وتشرف كل إدارة تعليمية على المدارس الإبتدائية والأساسية والثانوية التابعة لها في المنطقة المحلية، ويتولى هذه الإدارة مشرف مخوفي من طرف مدير التربية يسهر على توفير بيئة العمل المناسبة وعلى توفير المعلومات وإنسياب الموارد التعليمية من أعلى إلى أسفل والتحقق من وصول المادة التعليمية إلى الطلاب بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب.

ج- الإدارة الدنيا:

وهي الإدارة على المستوى الإجرائي، ويقصد بها أنواع الأجهزة الإدارية التي تمارس الوظائف والممارسات الإدارية داخل المؤسسات التعليمية، وهي ما تسمى بالإدارة المدرسية،

---

[1]- صلاح الدين إبراهيم معوض، حنان عبد الحليم رزق، مرجع سابق، ص28.

وهي المسؤولة عن الإشرف على المنفذين للمهام والخطط الموضوعة مثل رؤساءالأقسام ومديرو المدارس وهؤلاءهم الذين يتصلون مباشرة بالمنفذين كالمعلمين، ويحتاج الإداري في أي مستوى إلى قدرات ومهارات حتى يستطيع القيام بالوجبات الموكلة إليه ويختلف معنى كلمة مهارة عن كلمة قدره إختلافا جوهريا ، فإذا كانت القدرة تعني إمكانية أداء عمل ما[1]، فإن المهارة هي إمكانية أداء هذا العمل بشرط أن يتم بشرعة كبيرة ودقة عالية، لذا فإن القدرة غالبا ماتتوافر لدى الجميع وذلك لإمكانيتهم أداء أي عمل، في حين المهارة في أداء هذا العمل لايمكن أن توجد أي فرد منهم إلا من خلال الخبرة العلمية والممارسة الفعلية لكي يتميز أداؤه بالسرعة والدقة الفائقة.

وإذا كانت الإدارة مسؤولية عن تحقيق أهداف المنظمة التعليمية التي توجه بها، فإن بلوغ هذه الأهداف على النحو المرغوب كما وكيفا لا يأتي إلا من خلال القدرة الفائقة للإدارة على حشد العناصر البشرية والعناصر المادية المتاحة وإستثمارها أفضل استثمار ممكن وتوجيهها.

- عمليات الإدارة التربوية:

إن الأجهزة أو القوى التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعلها تسمى أجهزة التحويل أو ما اصطلح عليه بالعمليات، ويمكن تصور عملية التحويل بآلة تقوم باستقبال المادة الخام التي هي بمثابة مدخلات لها استيعابها في إطار عملياتها إلى مادة مصنعة، هي بمثابة مخرجات ويتطلب في ذلك استخدام العديد من الأدوات والمواد المتاحة للخروج بنتائج تمكننا من تحويل وتوجيه مسارات العملية التحويلية نحو الوجهة الصحيحة التي تحقق بدورها الأهداف المرجوة والمرموقة، وبصورة عامة فإن العمليات الرئيسية لتحويل المدخلات إلى نواتج في منظومة الإدارة التعليمية هي سبع عمليات التخطيط، التنظيم، الإشراف، اتخاذ القرارات، الإتصال، التمويل وإعداد الميزانية وأخيرا المتابعة والتقويم.

---

[1]– صلاح الدين إبراهيم معوض، مرجع سابق، ص29.

أ- التخطيط:

يعتبر التخطيط عنصرا أساسيا من عناصر الإدارة التعليمية وله أولوية على جميع عناصر الإدارة الأخرى، إذ لا يمكن تنفيذ الأعمال على خير وجه دون تخطيط لها، فالتخطيط هو مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ أي عمل والذي ينتهي بإتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب عملع وكيف يتم ومتى يتم[1].

فالتخطيط هو العملية التي تتضمن وضع مجموعة من الإفتراضات حول الوضع في المستقبل أي التقرير سلفا بما يجب عمله لتحقيق هدف معين، ثم وضع خطة تبين الأهداف المطلوب الوصول إليها خلال فترة محددة، والإمكانيات الواجب توافرها لتحقيق هذه الأهداف، كيفية استخدام هذه الإمكانيات بالكفاءة والفعالية المطلوبة، إضافة إلى رسم السياسات والإجراءات وإعداد الموازنات وكتابة الجدول الزمني[2].

والتخطيط في ميدان الإدارة التعليمية والتعليم عملية واسعة ومستمرة تتضمن جوانب عديدة ومجالات مختلفة للعمليات التعليمية وليس مجرد تقدير أعداد المدارس والفصول والمعلمين اللازمين لتحقيق النمو في التعليم...إلخ، ومن بين هذه المجالات التي ينبغي أن تحوز على الإهتمام الكافي نجد المجلات التالية:

- الهيكل التعليمي.
- التجهيزات.
- الكتاب المدرسي.
- الخدمات الطلابية.
- المباني.
- المناهج.
- إعداد المعلمين.

---

[1]- إبراهيم عصمت مطاوع، الإدارة التربوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص150.

[2]- واصل جميل حسين المومني، الإدارة المدرسية الفعالة، طبعة1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،2008، ص180.

والتخطيط في كل مجال من هذه المجالات له أهميته وفوائده التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

– التخطيط يوفر الوقت، فالوقت عنصر حرج في أي عمل بالرغم أن وضع الخطة يتطلب وقتا كبيرا، إلا أنه يمكن القول أن ما يستغرق من وقت في تلك الأنشطة يعوض بما يوفر من وقت عند التنفيذ.

– التخطيط يساعد على استغلال الموارد المادية والبشرية الاستغلال الأمثل، وذلك أن التخطيط يتفادى الإسراف الناجع عن الارتجال ويحد من النفقات وينمي ويرفع الموارد وكفايتها.

– التخطيط يتضمن التنسيق بين النشاطات المختلفة من خلال تحديد الوقت اللازم لكل نشاط أساسي والأنشطة الفرعية المنبثقة عنه[1].

– التخطيط يهتم بالتنبؤ وما يتوقع حدوثة من مشكلات وهو بذلك يساعد على تجنيب وقوعها.

– التخطيط يهتم بمشاكل العاملين وتوفير المناخ الملازم لعمل وزيادة الإنتاجية.

وعليه يقوم بالتخطيط التربوي بوزارة التربية إدارة متخصصة ، وتقوم هذه الإدارة بإعداد مشروعات بالخطط التربوية الطويلة والقصيرة والمتوسطة المدى بالتعاون مع الإدارات العامة ومدريات التربية، إضافة إلى متابعة تقسيمها وتنفيذها، كما تقوم هذه الإدارة بتلقي الإقتراحات الخاصة بشأن إعداد الفصول والمدارس، ونوع المباني المطلوب إنشاؤها والتنسيق مع الإدارات العامة المتخصصة ثم تقوم بإقتراح الخطة التربوية لكل مرحلة مثل أولويات القبول، وتوزيع الفصول والمدارس وذلك بغية تحقيق أهدافها في إطار السياسة العامة للوزارة

ب– التنظيم:

إن التنظيم هو العملية التي تحدد النهج الإداري المتبع لأداء الأعمال في إطار تنظيمي تتفح فيه الأهداف وتتوزع فيه الإختصاصات والمسؤوليات وهو الهيكل الناتج عن

---

[1]– صلاح الدين إبراهيم معوض، حنان عبد الحليم رزق، مرجع سابق، ص117.

تحديد وتجديد العمل، والتنظيم أيضا كما يقول" فايول": " امتداد المنظمة بكل ما يساعد على تأدية مهامها من الموارد الأولية وآلات ورأس مال والأفراد، ويتوجب على المدير إقامة نوع من العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض وبين الأشياء بعضها ببعض"[1].

وعليه ففي ميدان الإدارة التعليمية يقوم التنظيم الإداري على النقاط التالية:

– أن يقوم التنظيم الإداري على أساس فعالية علمية إتخاذ القرار، وأن يسمح التنظيم بأن يتخذ القرار الأمثل عند مستوياته.

– أن يسمح التنظيم بحرية العمل والمبادرةالذاتية مع تنظيم المستويات الهرمية للسلطة مما يسمح بتحقيق نوع من الرقابة المعقولة.

– يجب تنظيم الوظائف الإدارية وروافد عمل القرار، بحيث تمكن القائمين بالعمل من الأداء بصورة ديمقراطية لا مركزية.

– إن هدف التنظيم هو توضيح وتوزيع المسؤولية والسلطة بصورة منتظمة تتماشي وهذه المنظمة.

– يجب أن يقوم التنظيم على أساس توحيد مصدر القيادة.

– يجب أن يسمح التنظيم بحكم طبيعته بالتقويم المستمر والمتابعة

– يجب أن يخلق التنظيم جوا من العلاقات الإنسانية بين الإدارة ومرؤوسيها.

ج– الإشراف:

إن الإشراف التربوي هو عملية تلازم الخطة الموضوعية والتنظيم السابق وهو:" عملية ديمقراطية إنسانية، تهدف إلى تقديم خدمات فنية متعددة تشمل المعلم والمتعلم والبئة التعليمية، وذلك من أجل تحسين الظروف التعليمية، وزيادة فعالية التعليم وتحقيق أهدافه"[2].

---

[1]– محمد الصرفي، العلاقات العامة من منظور إداري، الطبعة1، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية،2005، ص76.

[2]– كمال برير، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، طبعة1، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع 1997، ص25.

فالإشراف هو العمل الدائب للمدير أو الرئيس، حيث يواجب المشكلات ويقوم المعوج من الأمور ويحقق التعاون بين العاملين، ويدعم روح الفريق الواحد بينهم ويجعل الجميع راضين عن عملهم ويحقق الكفاءة المستمرة في مستوى الأداء

والإشرف الناجح في الإدارة التعليمية يبدأ مع بداية التخطيط للعمل ثم تنفيذه ويتضمن الإجراءات التالية:

- توضيح أهداف العمل ومساعدة المرؤوسين على فهم هذه الأهداف والسياسات.
- شرح تنظيم العمل بعامة والتنظيم الخاص في الوحدة التي يعمل بها المرؤوس بخاصة.
- فهم المرؤوسين لواجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم والسلطات المفوضة لهم.
- تنمية الإتجاه نحو العمل كفريق يستطعون فيه تقديم أفضل جهودهم[1]
- تنمية روح القيادة والتبعية في نفوس العاملين.

وعليه فالعاملون في مجال الإدارة التعليمية بحاجة لمن يرشدهم ويوجههم ويشرف عليهم حتى تتطور أعمالهم، ويتقنوا أساليب التعامل مع العمل والغير والطلاب ويزدادون خيرة في مجال المهنة حتى يتمكن تحقيق أهداف الإدارة التعليمية والتي تتبلور في النهاية في تكوين شخصية المرؤوسين من إداريين ومعلمين وطلاب وإعدادهم لإدراك قدراتهم وإمكاناتهم والتسلح بالخبرات لمواجهة الحياة في مجتمع زاخر بالصعاب مليئ بالمشاكل[2].

وتتعد أساليب الإشراف المتبعة في مجال العملية التعليمية نتيجة إختلاف وجهات النظر المتعددة في الإشراف التربوي، ومن بين هذه الأنواع نجد:

- **الإشراف التصحيحي:**

وهو الإشراف الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء وإدراك مدى ماينرتب عن هذه الأخطاء من ضرر مع تقدير الأثار التي يمكن أن تترتب عنه.

- **الإشراف الوقائي:**

---

[1]– محمد الصالح عبد الله المثيق، الزيارات الصيفية وأداءها، ط1، الرياض، 1997، ص222.

[2]– جودت عزت عطوي، الإدارة التعليمية والإشراف التربوي، اصولها وتطبيقاتها، ط1، الأردن، دار العلمية ودار الثقافة2001، ص294.

هو الإشراف الذي يستطيع التنبؤ بالصعوبات التي تواجه مثلا المعلم فهو يعضم الفرد من فقدان ثقته بنفسه عندما يواجه مصاعب ومتاعب أثناء الخدمة.

- الإشراف البنائي:

إن الإشراف البنائي تجاوز مرحلة التصيحي إلى مرحلة البناء وإحلال الجديد الصالح محل القديم الفاسد، ويبدأ من الرؤية الواضحة للأهداف التربوية والوسائل التي تحققها.

- الإشراف الإبداعي:

هو الإشراف الذي يحشد الهم ويحرك القدرات الخلافة لدى المشرف ليخرج أحسن مالديه ، ويجب أن يكون على مستوى عال من الإتصاف بصفات شخصية مثل الثقة، الصبر.

د- إتخاذ القرارات:

إن القرار هو كلمة لاتينية معناها القطعأو الفصل بمعنى تغليب أح الجانبين على الأخر، هو نوع من السلوك يتم إختياره بطريقة معينة، ويعرفه البعض على أنه" فعل يختاره الفرد بوصفه أنسب وسيلة متاحة لإنجاز الأهداف التي يتبعها من أجل حل المشاكل التي تشغله[1].

ويتداخل القرار مع التنفيذ فقرار ما يمكنه أن يغير الاتحاد الحالي للتنفيذ وقد يصدر القرار أيضا لتثبيت وضع قائم منفذ أو لتصحيحه، بمعنى أن قيمة القرار تتوقف على نجاح الأمر الذي يترتب عليه، ولما كان الأمر المنطقي يتمثل في الأهداف، فإن قيمة القرار ترتبط بدرجة تأثيره في تحقيق تلك الأهداف فإتخاذ القرار هو في جميع الأحوال تقدير مسلك معين في المستقبل، ويجب على متخذ القرار بعين الاعتبار ثلاث خطوات أساسية هي :

- التنبؤ بالنتائج المسقبلية التي يمكن أن تترتب على اختيار مسك معين دون مسالك أخرى.
- تقويم هذه النتائج المتوقعة في ضوءقدرتها على تحقيق هدف متخذ القرار.

---

[1]- مجدي عبد الكريم حبيب، سيكولوجية صنع القرار، بدون طبعة، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1997، ص59.

– استخدام معيار معين للمقارنة البدائل المختلفة يمكن متخذ القرار من إختيار لأكثر البدائل قدرة على تحقيق هدفه.

– وتنقسم القرارات التربوية إلى قسمين:

1– القرارات التقليدية:

وهي القرارات التي تتعلق بالمشكلات العادية المتصلة بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه مثل: الإنصراف، الحضور، الإشراف...إلخ والنشاط الجاري في مستويات الإدارة التعليمية

2– القرارات الحيوية:

وهي القرارات التي تتعلق بالتخطيط التعليمي والتربوي ورسم سياسات العمل والمشكلات التي تعتبر في الخطط المرتبطة بالمهنة الأساسية للإدارة التعليمية، وبأهدافها طويلة المدى والسياسات والاستراتيجيات.

وخلاصة القول فإن عملية الاتصال في الإدارة التعليمية تهدف إلى نقل المعلومات وتوجيه نشاط الأفراد نحو تحقيق هدف معين، وإعلام العاملين في الجهاز التعليمي وإعلام المعلمين بالتعليمات الخاصة بالمنهج والتقويم إضافة إلى إعلام القيادة العليابمشكلات العملية التعليمية[1].

و– التمويل وإعداد الميزانية :

إن الميزانية هي عبارة عن: " بيان رقميبتقديم مصاريف الدولة أو المؤسسة وإبرازها خلال فترة زمنية مقبلة تكون في الغالب سنة[2].

أو هي بيان تقديري لما يجوز لأجهزة الدولة إتفاقه، وما يجوز جبايته أو تحصيله من أموال خلال فترة زمنية معينة.

ويوجد نوعان من ميزانية الدولة هما: ميزانية الخدمات وتتفق على الوزارات والهيئات الهامة ذات الطابع الخدمي، وميزانية الأعمال أو الإنتاج وتشمل المؤسسات التي تقوم بنشاط

---

[1]– صلاح الدين إبراهيم معوض، حنان عبد الحليم رزق، مرجع سابق، ص126.

[2]– نفس المرجع، ص130.

إقتصادي أو تجاري أو زراعي أو صناعي ، وتمر الميزانية العامة للدولة بأربعة مراحل أساسية:

1)- إعداد الميزانية:

ويتطلب فيها الوقوف على تحتاجه كل وزارة من أموال منها وزارة التربية.

2)- إعتماد الميزانية:

وذلك بالمناقشة مع الوزارة المالية يتم عرضعا في صوره مشروعة على البرلمان.

3)- تنفيذ الميزانية:

حيث تقسم على الوحدات الإدارية والتي بدورها تأخذ نصيبها وتنفيذ الميزانية.

4)- الرقابة على الميزانية:

وتقوم لها أقسام الحسابات بالوزارات إضافة إلى مدراء المالية وتتم الرقابة قبل الصرف وبعده للتأكد من أن الصرف تم وفق القواعد المقررة.

والتمويل في الإدارة التعليمية هو وظيفة تختص بتوفير الأموال للازمة لتحقيق الأغراض والأهداف التي قامت من أجلها بأكبر كفاءة ممكنة.

ز- المتابعة والتقويم:

إن المتابعة في الإدارة التعليمية هي:" العملية التي يتم من خلالها الإشراف على تنفيذ ماتم التخطيط والتنظيم له، والتأكد من تنفيذ الأهداف حسب الخطة المرسومة"[1].

- أما التقويم في مجال الإدارة التعليمية هو:" عملية منظمة تتضمن جمع وتمحيص معلومات لإتخاذ القرارات تتمحص عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المتوفاة".

- وترمي عملية المتابعة والتقويم في الإدارة التربوية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أن نذكر منها مايلي:

---

[1]- واصل جميل حسين المومني، مرجع سابق، ص191.

1/ تقدير نتائج إنجاز العاملين للعمل، وهي نتائج تتعلق بالمعلومات التي إكتسبوها والمهارات والإتجاهات إلى نحولها.

2/ الوقوف على صلاحية برنامج العمل ومدى تحقيقه للأهداف التي وضعت.

3/ الوقوف على الجوانب التنظيمية والإدارية والإجرائية المنظمة للعمل.

4/ معرفة إمكانية الأفراد القائمين بالعمل، ومعرفة نواحي القوة والضعف في أدائهم وقد تستخدم المعلومات التي يحصل عليها متخذو القرارات في ترقية بعضهم إلى مراكز قيادية

5/ ملاحظة تأثير ديناميات الجماعة على أداء الأفراد[1].

ومن أهم مجالات التقويم في الإدارة التربوية نجد:

- تقويم الخطة التربوية والتنظيم الإداري والتمويل.
- تقويم التنظيم المدرسي وأثره على تحقيق الرسالة.
- تقويم خطة المباني المدرسية والتجهيزات والأدوات المدرسية.
- تقويم برامج التدريب لكافة المعلمين ومدى إقبالهم على مهنة التدريس ومن ثمة تقويم أدائهم.
- تقويم العلاقة بين المدرسة والمجتمع ومدى قيام المدرسة بخدمات تعليمية فعالة.
- تقويم المنهاج المدرسي من حيث أهدافه ومحتواه وتنظيمه وتنفيذه

2- الخصائص السوسيولوجية للإدارة التربوية:

تلتقي الإدارة التربوية مع سائر فروع الإدارة الأخرى، لكنها تتميز ببعض الخصائص التي تحدد علاقتها مع الأخرين ، ومجموع العمليات المحيطة بها، ومن بين هذه الخصائص نجد:[2]

---

[1]- صلاح الدين إبراهيم معوض، حنان عبد الحليم رزق، مرجع سابق، ص132.

[2]- محمد على شمس الدين، إسماعيل محمد الفقي ، سلوك الإداري، بدون طبعة، عمان، دار الفكر،2007، ص48، 49.

أ- قابلية التحقيق:

يعني بهذه الخاصية أنها تحقيق طفاءة التوافق بين التوجيهات المنهجية لبلوغ الغايات المحدودةللإدارة التربوية، وبين المتغيرات الإجتماعية الحادثة في المجتمع والتي تدع لتطوير الإدارة التربوية وتعظيم تأثيرها الإيجابي.

ب- الإجرائية:

يعني بها تشهيد القدرة على الأداء العملي الذي يستند على القوانين العملية ويتفق مع المستحدث في النظريات والتصنيف المركب في العلوم، وتولد القدرة على تطويع الجهود في المواقف العلمية في بيئة الإدارة.

ج- التأثيرية:

ويعني بها تطويع الأساليب المناسبة لحسن إستثمار القوى البشرية والإمكانات المادية والعمل على تطويعها لتحقيق أكبر عائد ممكن لعملية الإدخارية بما يفوق قيم مداخلاتها وتطويع كل من الخبرة والسلوك في نمو العملية الإدارية وفهم المجتمع والحضارة، هذا التطويع مقترن بوجود إمكانية الوصول إلى استنتاجات أو تنبؤات.

د- الموضوعية:

يعنى بها الإستقلالية في عملية التحقيق من سلامة الوصول إلى النتائج عن طريق إعادة إجراءات التجربة، أو استعادة النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها، إضافة إلى أن الموضوعية في الإدارة التربوية تعني إمعان النظر في الواقع الفيزيقي والإيكولوجي للبناء الإجتماعي والتوازن المحسوب بين تقدير الإحتياجات ومعرفة الإمكانات المتاحة.

هـ- المستقبلية:

إن المستقبلية تعني المرونة وسرعة الإستجابة والتنفيذ والإبتكار المبدع القادر على صنع المستقبل وغرس قيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان وإعداد الإنسان للمستقبل معتمدا في ذلك على التفكير والتحليل وحل المشكلات المتحدة في استجابة لتحديات

المستقبل ورسم الإستراتيجيات إلى تتفق مع ولوجنا القرن 21 لإستقراء الماضي والتنبؤ بالإحتمالات المستقبلية.

ثالثا: نظريات الإدارة التربوية

1- الأصول الكلاسيكية للإدارة التربوية:

أ- الإتجاه الميثالي(البيروقراطي):

نشأة في ألمانيا على يد العالم ماكس فيبر وتعني كلمة البيروقراطية هي حكم سلطة المكتب، حيث عرفها غاستون بأنها بناء تنظيمي هرمي يتصف بالتحديد الدقيق لحظوظ السلطة والقواعد والإجراءات التي تحكم العمل.

هناك علاقة وثيقة بين النظرية البيروقراطية والإدارة التعليمية التي تقوم على تقسيم العمل وتنظيم الإجراءات والتسلسل الهرمي والسلطة والمسؤولية والرقابة[1]

ب- نظرية الإدارة العامة:

ظهرت في فرنسا على يد العالم هنري فايول حيث إهتم بالإدارة في مستوياتها العليا، وصنف الأنشطة التي تقوم بها المنظمة إلى ستة أقسام وهي:

- أنشطة فنية.
- تجارية.
- أمنية.
- مالية.
- محاسبية.
- إدارية.

- وركز على النشاط الإداريوقسمه إلى خمس وظائف إدارية وهي التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، التنسيق.

[1]- إبراهيم عبد اللطيف المنيق، الإدارة المفاهيم، الأمس المهام، بدون طبعة، الرياض، دار العلوم، 1980، ص96.

– وتظهر علاقة هذه النظرية بالميدان التربوي، من خلال اعتبارها النظم االتعليمية أساس النظم الإدارية ذات صبغة تربوية تبني على نفس المبادئ الموجودة في نظرية الإدارة العامة مع وجود إختلافات في جوانب التطبيق[1].

ج– نظرية الإدارة العلمية:

يعتبر فريديريك تابلور هو رائد نظرية الإدارة العلمية حيث دعى إلى تبني الطريقة العلمية في الإدارة عوضا عن الطريقة العشوائية أو الحدسية، حيث أشار الجهد العاملين في المنظمة مرهون بقدراتهم الجسمية لذا فهو رأي أن تولي الإدارة اهتمام بحسن إختيار العاملين وتدريبهم وكان يؤمن بأن المحفز الحقيقي للأفراد العاملين هو العامل الإقتصادي، إضافة إلى حاجة العاملين إلى الإشراف والرقابة المستثمرين لضمان عدم تقاسعهم في تطبيق الأسلوب العلمي في العمل[2]

وتظهر علاقة نظرية الإدارة العلمية بالميدان التربوي في إنعكاس أفكار ومبادئ الإدارة العلمية على مفهوم الإدارة التعليمية، حيث اعتبرت أن المصنع هو المدرسة والعمال هم التلاميذ، ونظام العمل أو عملية الإنتاج هي العملية التربوية والمخرجات هي خريجوا المدرسة[3].

2– النظريات الحديثة للإدارة التربوية:

أ– نظرية الإدارة كعملية إجتماعية:

هي من أكثر النظريات شهرة في الإدارة التعليمية وتقوم هذه النظرية على أن المدرسة مؤسسة إجتماعية بعدها المجتمع، وتساهم في عملية التغيير الإجتماعي، كما أن مدير المدرسة أو المعلم لا يتحدد إلا من خلال علاقة كل منهما بالأخر وهذا يتطلب تحليلا دقيقاعلميا، إجتماعيا،ونفسيا، إنطلاق من طبيعة الشخصية التي تقوم بهذا الدور[4].

---

[1]– إبراهيم عصمت مطاوع ، مرجع سابق، ص29.

[2]– إبراهيم عصمت مطاوع، الإدارة التربوية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص30.

[3]– إبراهيم عصمت مطاوع ، مرجع سابق، ص29.

[4]– واصل جميل حسين المومني، مرجع سابق، ص93.

ويمكن توضيح النموذج التالي لهذه النظرية

نموذج جوبا:

يرى جوبا"guba" أن علم الإدارة يمكن أن ينظر إليه على أنه علم إدارة السلوك البشري، وأن القيمة الحقيقية لنظرية الإدارة كعملية إجتماعية تتمثل في توضيح الواجب الرئيسي لرجل الإدارة وهو القيام بدور الوسيط بين مجموعة من القوى الموجهة للسلوك القوى التنظيمية وفي نفس الوقت محقق للرضا النفسي[1]

وهنا يظهر جويا إلى رجل الإدارة على أنه يمارس قوة ديناميكية يخولها له مصدران المركز الذي يشغله في إرتباطه بالدور الذي يمارس والمكانة الشخصية التي يتمتع بها، ويحظى رجل الإدارة بحكم مركزه بالسلطة التي يخولها له هذا المركز، وهذه السلطة يمكن أن ينظر إليها على أنها رسمية لأنها مفوضه إليه من السلطات الأعلى.

أما المصدر الثاني فهو القوة المتعلقة بالمكانة الشخصية وما يصاحبه من قدرة على التأثير فإن قوة غير رسمية ولا يمكن تفويضها، وكل رجال الإدارة استثناء يحظون بالقوة الرسمية المخولة لهم، لكن ليس جميعهم يحظون بقوة التأثير الشخصية، ورجل الإدارة الذي يتمتع بالسلطة دون قوة التأثر يكون في الواقع قد فقد نصف قوته الإدارية، وينبغي على رجل الإدارة أن يتمتع بالسلطة وقوة التأثيرمعا وهما المصدران الأساسيان للقوة بالنسبة لرجل الإدارة التربوية التعليمية.

ب- نظرية الإدارة كعملية إتخاذ القرار:

يعتبر القرار العملية الإدارية والمحور الذي تدور حوله كل الجوانب الأخرى للتنظيم الإداري، وهذه النظرية قدمت تصورا عاما يتخذ من مفهوم اتخاذ القرارات أساسا له، وبفضلها يمكن إتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بزعامة" هربرت سيمون" الذي تناول كيفية بناء التنظيم ووضع الأسلوب الذي تسير عليه عملية العمل، وكيفية تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة عن طريق الإختيار بين البدائل المتاحةalternatien لحل المشكلات التي تواجه أهداف

[1]- واصل جميل حسين المومني، مرجع سابق، ص94.

المؤسسة، بحيث من الضروري أن " يحدد التنظيم لكل شخص نوع القرارات التي يتعين عليه إتخلذها[1].

ويقول سيمون إن اتخاذ القرارات قلب الإدارة، وأن مفاهيم نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطق وسيكولوجية الإختيار الإنساني[2].

والواقع الحاجة إلى عمل القرارت موجودة في المنظمات الإدارية، وهي عملية يواجهها دائما رجال الإدارة على إختلاف أنواعهم وسؤولياتهم، ويصدق هذا ايضا على الإدارة التربوية والتعليمية، فالمدراء والمفتشون والنظار والمعلمون وغيرهم يقومون بحكم وظائفهم بإتخاذ قرارات لها أثرها على العملية التربوية، وهي قرارات لاحصر لها في الإدارة التعليمية، إلا أنه يجب أن نميز بين هذه القرارات فبعضها يتعلق بالمحتوى أو المادة وبعضها الأخر متعلق بالطريقة، فيما يتعلق بالمادة أو المحتوى فيمكن تمثيله ببناء وتنظيم المناهج والبرامج التعليمية ومدى تحقيق هذه البرامج والمشروعات للأغراض المنشودة من التربية[3].

ج- نظرية العلاقات الإنسانية:

ركزت هذه النظرية على أهمية العلاقات الإنسانية في العمل، فهي تهتم برضا العاملين وسعادتهم والإستماع لملاحظاتهم عن العمل وعن أوضاعهم الشخصية، وهذه النظرية تؤمن بأن السلطة في المؤسسة ليست موروثة في القائد التربوي ولا هي نابعة من القاعد لأتباعه في المدرسة، فالسلطة في القائد نظرية وهو يكتسبها من أتباعه من خلال إداكهم للمؤهلات التي يمتلكها هذا القائد، ومن ضمن مسؤوليات مدير المدرسة يتعرف ويفهم ويحلل حاجات المدرسين والتلاميذ وليقدر أهمية التوفيق بين حاجات المدرسين والتلاميذ وحاجات المدرسة[4].

---

[1]- إبراهيم عصمت مطاوع ، مرجع سابق، ص54.

[2]- نفس المرجع، ص55.

[3]- إبراهيم عصمت مطاوع ، مرجع سابق، ص55.

[4]- عبد الفتاح الخواجا، تطوير الإدارة المدرسية، عمان، دار الثقافة، 2004، ص41.

ولا يقصد أصحاب هذه النظرية أن ينخرط الإداري في علاقات شخصية مباشرة مع العاملين بحيث لا تكون هناك مسافات تفصل بين الإداري والمرؤوسين لأن جهود الإداري في هذه الحالة تتشتت بعيدا عن الهدف الإنتاجي للمؤسسة لكن مايتوفاه أصحاب النظرية هو مراعاة الأبعاد النفسية والإجتماعية التي تجعل العاملين يؤدون دورهم بدون اللجوء للمراوغة ومقاومة السلطة لأن العاملين يتطلعون دائما إلى نوع من الفهم المشترك يجعل السلطة تشعرهم بأن مصلحتها أن تنظر في شأنهم بعناية مثلما تولي متطلبات العمل بعنايتها[1].

كما أن المرؤوسين الذين يكون أمامهم صعوبات في العمل، تقل لديهم الأخطاء التي يرتكبونها، وتزداد وجوه التكامل بين عملهم وأعمال الفريق ويحافظون على التعاون مع الأخرن دعما لإستمرارية المؤسسة ونجاحها وبهذا يتم ضمان المحافظة على الأوضاع القائمة التي يرتاح لها الجميع[2].

د- نظرية القيادة:

إن القيادة في تعريفها هي تأثير فرد على المجموعة لتحقيق أهداف محددة للمجموعة أو المنظمة[3]، وتطوي القيادة على ثلاثة نقاط أساسية هي:

- القيادة عملية أساسها الأثير الإيجابي للمجموعة ، وينبع التأثير من شعور إيجابي بالحث والإحترام والإعجاب بالقائد بغض النظر عن سلطة رسمية.
- لابد من وجود أهداف محددة يعمل على أساسها القائد ويؤثر في مرؤوسية لتحقيقها.
- العلاقة بين القائد والمرؤوس علاقة متبادلة فكلاهما يؤثر على سلوك الأخر.
- والقيادة التربوية للمؤسسة التعليمية تعتبر من الأمور الهامة بالنسبة للمجتمع عامة والإدارة التعليمية والمدرسية بصفة خاصة، نظرا لعلاقتهما المباشرة بأولياء الأمرو والمدرسين

---

[1]- واصل جميل حسين المومني، مرجع سابق، ص96.

[2]- سامي سلطي عريفج، الإدارة التربوية المعاصرة، عمان، دار الفكر للطباعة، 2001، ص25.

[3]- واصل جميل حسين المومني، مرجع سابق، ص67.

والطلبة، والقيادة ليست ببساطة امتلاك مجموعة من صفات إحتياجات مشتركة، ولكنها علاقة عمل بين أعضاء المدرسة أو المؤسسة التربوية[1].

– ويمكن القول أن هذه النظرية تقترب من أفكار نظرية العلاقات الإنسانية في كونها ترتكز على بلوغ الهدف الطبيعي للإنسان[2].

[1]– نفس المرجع، ص98.

[2]– عبد الفتاح الخواجا، مرجع سابق، ص46.

الفصل الرابع:

مديرية التربية

والتعليم

الفصل الرابع: مديرية التربية والتعليم

تمهيد

أولا: لمحة حول مديرية التربية والتعليم

أ- المراحل التي مر بها التعليم في الجزائر

ب- تعريف مديرية التربية

ج- مهام التي تقوم بها مديرية التربية والتعليم

د- مصالح مديرية التربية والتعليم

حتى يسهل علينا تتبع وضعية التربية والتعليم في الجزائر، عمدنا إلى ربطها بأبرز المحطات المميزة لتاريخنا المعاصر. وهكذا سنتعرض، بإيجاز شديد، إلى وضعية التربية والتعليم في الفترات التالية: قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ خلال العهد الاستعماري؛ بعد استرجاع السيادة الوطنية.

1. وضعية التربية والتعليم قبل الاحتلال الفرنسي:

يؤكد الكثير ممن اهتموا بدراسة وضعية التربية والتعليم قبل 1830، بأن الجزائر كانت تتوفر، قبل الغزوالفرنسي لها، على تعليم يشبه تماما ذلك التعليم الممنوح في المدارس والأديرة والجامعات الأوروبية.

وفي هذا الإطار يشير أحد المسؤولين الإداريين الفرنسيين، في تقرير أعده عام1836، إلى أن "...التعليم الابتدائي منتشر عندهم (الجزائر) بنفس درجة انتشاره عندنا (فرنسا).فهنالك مدارس للقراءة والكتابة بأغلب القرى والمداشر". وكانت المساجد والزوايا والمدارس القرآنية هي المرافق الأساسية التي يجري فيها هذا النوع من التعليم (التعليم الابتدائي).

أما ما يمكن أن يسمى بالتعليم الثانوي والعالي فيجري أيضا في مساجد و زوايا مشهورة مثل: مساجد تلمسان وقسنطينة ووادي ميزاب ومعهد الهامل (بالقرب من بوسعادة)و أمالو بدائرة أقبو وسيدي منصور في القبائل الكبرى.

وكان يشكل حفظ القرآن والأشعار واللغة العربية والحساب والهندسة والفلك، المواد الرئيسية في هذا التعليم.[1]

وباختصار هنالك الكثير من الشواهد والمؤشرات التي تؤكد أن الجزائر كانت، قبل1830، تتوفر على شبكة من المرافق التعليمية، مُشَكلة نسيجا تربويا متطورًا بمقاييس ذلك الوقت.

---

[1] –www.edu–dz.com

وضعية التربية والتعليم أثناء العهد الاستعماري:

يمكن إيجاز المراحل التي مرّ بها التعليم خلال العهد الاستعماري فيما يلي:

المرحلة الأولى من 1830 إلى1880 : عملت السلطات الفرنسية، في بداية هذه المرحلة، على تقليص انتشار التعليم الذي وجدته، بهدم وتخريب النظام التربوي الجزائري بشتى الوسائل. وهكذا وبأمر من السلطات العسكرية الفرنسية هُدم الكثير من المساجد والزوايا، وحُول بعضها إلى مخازن أوكنائس (كما هو الحال بالنسبة لمسجد كيتشاوة)، وبيع البعض الآخر إلى المعمرين لاستخدامها كمساكن. كما أن السلطات الفرنسية المحتلة لم تهتم بتعليم أبناء الجزائريين في المدارس التي أقامتها لأبناء المعمرين.

تندرج هذه العملية في إطار الإستراتجية العامة للسلطات الاستعمارية والرامية إلى تجهيل الجزائريين ومسخ شخصيتهم الوطنية عن طريق ضرب رصيدهم الثقافي والديني حتى يسهل عليها إحكام قبضتها عليهم.

المرحلة الثانية من1850 إلى 1880):

فقد أثيرت قضية تعليم أبناء الجزائريين، وقد ترتب عن الجدل، الذي رافق ذلك، فتح عدد محدود جدًا من المدارس في بعض المدن الكبرى لاستقبال الأطفال الجزائريين. ونظرًا لمعارضة الكثير من المعمرين، الذين كانوا يعتبرون تعليم المسلمين خطرًا على وجودهم، فإن عدد هذه المدارس بقي ضئيلا للغاية، وغير كاف. يضاف إلى ذلك أن أغلب الجزائريين كانوا ينظرون إلى هذا التعليم نظرة ازدراء واحتقار ولا يسمحون لأبنائهم بالانتساب إليه، خوفا من ذوبان شخصيتهم وانحلال أخلاقهم، مفضلين عنه ما بقي من الكتاتيب والزوايا.[1]

وفي نهاية هذه المرحلة (1880) لم يزد عدد الأطفال الجزائريين المتمدرسين عن 10000 تلميذ من أصل 500000 طفل بلغوا سن التمدرس، أي حوالي 2% فقط.

المرحلة الثانية(من1880 إلى1930):

[1] –www.edu-dz.com

بدأت، اعتبارًا من عام 1880، تظهر نزعة جديدة لدى بعض السياسيين الفرنسيين، الذين دعوا إلى تعميم التعليم بالفرنسية على الأطفال الجزائريين وذلك تطبيقا لسياسة الإدماج التي أقرتها الحكومة الفرنسية. وقد أصدرت هذه الأخيرة تعليمات لتطبيق قانون 1881/6/12، المتعلق بمجانية التعليم وقانون1882/3/28، المتعلق بإلزامية التعليم الابتدائي.

غير أن هذين القانونين لم يطبقا على أغلبية أطفال الجزائريين المسلمين. وهذا ما جعل نسبة التمدرس، في نهاية القرن التاسع عشر، لا تزيد عن 7.3% بالنسبة لأبناء الجزائريين في الوقت الذي وصلت فيه إلى 84% بالنسبة لأبناء المعمرين.

المرحلة الثالثة (من1930 إلى1962):

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

أ- قامت الحكومة الفرنسية، بعد الحرب العالمية الأولى، بوضع مخطط لتعميم التعليم على أبناء الجزائريين، الذين كانوا يسمونهم بـ "الفرنسيين المسلمين". كما شرعت في تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي عليهم، والذي جاء به قانون 1882، وألغي، في سنة1949، التعليم المخصص للأهالي.

غير أن هذه الإجراءات لم تحسن من نسبة تمدرس الأطفال الجزائريين الذين بقي العديد منهم محروما من التعليم نتيجة عدم وجود الهياكل المدرسية أو بسبب الوضع الاجتماعي للأولياء أو لاعتبارات أخرى. وهكذا لم تزد، غداة أول نوفمبر 1954، نسبة التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس النظامية، عن 15% من الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس.

ب- كثفت الحكومة الفرنسية، بعد اندلاع الثورة عام 1954، من محاولاتها للتكفل بتعليم الأطفال الجزائريين، حيث أقامت، عام 1955، المراكز الاجتماعية الخاصة بالأطفال الكبار، وأصدرت سنة 1958 قانونا جديدًا يتعلق بتعليم المسلمين ووضعت مخططا آخر لتعميم التعليم عليهم في مدة 8 سنوات.

جـ- صدر، في 20سبتمبر1947، أمر يعتبر اللغة العربية إحدى "لغات الاتحاد الفرنسي"، ويلزم بتدريسها في جميع المستويات، غير أن هذه اللغة بقيت عمليا مهمشة، باستثناء المعاهد الإسلامية. الفرنسية Franco-Musulman الثلاثة التي أقيمت في كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة، وحولت إلى ثانويات فرنسية-إسلامية ثم إلى ثانويات وطنية عام1959.

د- شرعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فتح مدارس ابتدائية حرة باستعمال الأموال التي تبرع بها المواطنون. وقد بلغ عددها أكثر من 150 مدرسة يتابع التعليم بها أزيد من4500 تلميذ. كما اهتمت الجمعية بالتعليم الثانوي وقامت بإرسال العشرات من الطلبة إلى مختلف الدول العربية وخاصة إلى جامع الزيتونة بتونس والأزهر بمصر.

وضعية التربية والتعليم منذ استرجاع السيادة الوطنية وحتى الآن:

المنظومة التربوية الجزائرية، منذ الاستقلال حتى الآن، فيمكن تتبعه من خلال الفترات التالية:

الفترة الأولى: من 1962 إلى1976:

وتعتبر كفترة انتقالية جرى خلالها إدخال تعديلات تدريجية على النظام التربوي الموروث عن العهد الاستعماري، وذلك تمهيدًا لإقامة نظام تربوي وطني أصيل. وتجسدت أولويات هذه الفترة في:

أ . إقامة منشآت تعليمية جديدة بهدف تعميم التعليم.

ب . جزأرة إطارات التعليم.

ج . تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي مع المقومات[1] الدينية والثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري.

د . التعريب التدريجي للتعليم.

وقد أمكن، خلال هذه الفترة، رفع نسبة تمدرس الأطفال الذين بلغوا السن القانونية من 20% (في عام1962) إلى 70% في نهاية الفترة.

---

[1] -www.edu-dz.com

لفترة الثانية: من1976 إلى2003:

وهي الفترة التي صدر في بدايتها الأمر رقم 76-35، المؤرخ في 1976/04/16 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين بالجزائر.

ويشكل هذا الأمر أول نص تشريعي يتعلق بالتربية والتكوين للدولة الجزائرية المستقلة. وقد وضع هذا النص المعالم الإيديولوجية وحدد الأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وضبط الإطار المرجعي للسياسة الوطنية للتربية والتكوين بالجزائر.

كرس الأمر السابق مجانية التعليم في جميع المستويات والمراحل وإلزامية التعليم الأساسي وضمانه لمدة 9 سنوات، كما أرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية باعتبارها:

-منظومة وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها،

-ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين،

-متفتحة على الحضارات الأخرى وذات توجه علمي وتكنولوجي.

يضاف إلى هذا أن الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 1976/04/16 وحّد لغة التعليم في كل المراحل بحيث جعل كل المواد تدرس باللغة العربية و أعطى مكانة معتبرة للغات الأجنبية. كما جعل التربية والتعليم من صلاحيات الدولة ومنع أي مبادرة خاصة أي إلغاء التعليم الخاص أصبح التعليم بموجب هذا الأمر، مهيكلا على النحو التالي:

-تعليم تحضيري غير إجباري

-تعليم أساسي إلزامي لمدة 9 سنوات

-تعليم ثانوي عام.

-تعليم ثانوي تقني[1].

[1] -www.djelfa.info

شرع في تطبيق أحكام هذا الأمر اعتبارًا من السنة الدراسية 1980-1981، على مرحلة التعليم الأساسي. وكان قد سبق الشروع في هذا التطبيق إنشاء مؤسسات تجريبية للطور الثالث من التعليم الأساسي.

الفترة الثالثة من2003 إلى الآن:

نميّز في هذه الفترة وقوع ثلاثة أحداث:

أ . تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية :

جرى، في ماي 2000، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية، التي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي: تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص؛ السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي؛ إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

وقد تُوِّجت أشغال اللجنة بإصدار ملف ضخم تضمن تحليلاً معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الاختلالات التي أفرزتها. وشكل هذا الملّف موضوعاً لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الإجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال .

ب . تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين :

وذلك بواسطة الأمر رقم09/03، المؤرخ في 13 أوت2003، الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35 ، المؤرخ في 16أفريل 1976، والمتضمن تنظيم التربية والتكوين .

ومن أهم ما جاء به هذا الأمر :

-إدراج تدريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، في نشاطات الإيقاظ أو كمادة مستقلة،

-فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات[1].

---

[1] -www.djelfa.info

وقد جرى بعد صدور هذا الأمر، على المستوى التنظيمي، إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار، هما:

-طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات،

-طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات،

كما استحدثت هيآت استشارية هي:

-المجلس الوطني للتربية والتكوين، الذي لم ينشأ بعد،

-المرصد الوطني للتربية والتكوين،

-المركز الوطني البيداغوجي لتعليم تامزيغت،

-المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجية الإعلام والاتصال في التربية،

-اللجنة الوطنية للمناهج.

جـ - صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:

ويتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04، المؤرخ في 23 جانفي2008. وهو النص التشريعي، الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية.

ويأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها ، على الخصوص:

- ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية،

- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق،

- عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد،

– التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن[1].

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدءوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها، فيما يلي:

–تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري،

–ضمان التكوين على المواطنة،

–انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية،

–إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي،

–تثمين وترقية الموارد البشرية.

وفي الختام نشير إلى أن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08–04، يتميز عن الأمر رقم 35.76، المؤرخ في 1976/4/16 في النقاط التالية:

–حصر مجاله في قطاع التربية (التربية التحضيرية، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي

–تكييف النظام التربوي مع التحولات الناجمة عن انتهاج سياسة اقتصاد السوق،

–إتاحة الفرصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لفتح مؤسسات للتربية والتعليم في إطار الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم،

–إدراج تعليم اللغة الأمازيغية والمعلوماتية في مجمل مؤسسات التعليم والتكوين،

–ضبط حقوق وواجبات أعضاء الجماعة التربوية (التلاميذ، المدرسون، المديرون

–وضع إطار قانوني لمعاقبة المخلين بالأحكام المتعلقة بالطابع الإلزامي للتعليم الأساسي،

–إلغاء احتكار الدولة لتأليف الكتب المدرسية وإقامة نظام لاعتمادها والمصادقة على الوسائل التربوية المكملة والمؤلفات شبه المدرسية،

---

[1] –www.djelfa.info

-إنشاء المرصد الوطني للتربية والتكوين واستحداث مجلس وطني للمناهج كهيئة علمية بيداغوجية مستقلة تعنى بمهمة تصور وإعداد برامج التعليم.

عدّ المدرسة الأساسية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية. يمكن أن تلحق بالمدرسة الأساسية مدرسة ملحقة أو عدة مدارس ملحقة تحْدَث بموجب قرار وزاري.

يُمكن أن تحدث مدارس أساسية بالأطفال المعوقين.[1]

تعريف مديرية التربية:

عرفت وزارة التربية منذ نشأتها الأولى في الحكومة المؤقتة إلى يومنا هذا تسميات عديدة ومختلفة وبالتالي تنوعات في اختصاصاتها ومهامها.

وتعرف مديرية التربية على أنها:" مؤسسة من مؤسسات الدولة التابعة لوزارة التربية والتعليم، والتي تعمل على تنشيط مجموع النشاطات التربوية في مجال التعليم الاساسي والتعليم الثانوي والتكوين على مستوى قطاع التربية وتنسيقها ومتابعتها والسهر بالاتصال مع الهياكل والهيئات المعنية على توفير الشروط التي تمكن من الاداء العادي للأنشطة المدرسية والموازية للمدرسة والسير الحسن لمؤسسات التربية والتكوين التابعة للقطاع.[2]

مهام مديرية التربية:

إعداد الخريطة المدرسية لمختلف مراحل التعليم والقيام بتحديثها بالاتصال مع المصالح والهيئات المعنية.

– جمع الإحصاءات المدرسية ومعالجتها وتحليلها والقيام بكل عمليات السبر والتحقيقات لتقدير احتياجات الولاية.

– السهر على احترام تطبيق المقاييس التربوية في مجال البناءات والتجهيزات المدرسية والتربوية.

– السهر على تطبيق برامج التعليم واحترام التنظيم المدرسي.

---

[1] –www.djelfa.info

[2] –www.almaay.com

– القيام بتعيين الموظفين التربويين والإداريين والتقنيين وأعوان الخدمة في المؤسسات ومتابعتهم وتسيير ملفاتهم في إطار التنظيم الجاري به العمل.

– تنظيم الامتحانات والمسابقات التابعة للقطاع ومتابعتها بالاتصال مع الهياكل و الهيئات المؤهلة.

– تنظيم عمليات التوجيه والتقييم المدرسي وتنفيذها.

– تنفيذ عمليات تكوين الموظفين وتحسين مستواهم وتجديد معارفهم.

– تنظيم نشاط أسلاك التفتيش وتنفيذه، بالاتصال مع المصالح والأجهزة المعنية.

– ترقية الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية في المؤسسات المدرسية، بالاتصال مع القطاعات والأجهزة و الجمعيات المعنية.

السهر على احترام مقاييس حفظ الصحة والأمن في مؤسسات التربية والتكوين التابعة للقطاع (المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 90-174 المؤرخ في 16 ذي القعدة عام 1410هـ الموافق (09 يونيو سنة 1990).[1]

مصالح مديرية التربية:

تتمثل مصالح مديرية التربية فيما يلي:

مصلحة التكوين والتفتيش: تعد مصلحة التكوين و التفتيش من بين المصالح الستة لمديرية التربية. تتكون من أربعة مكاتب هي:

-مكتب التكوين.

-مكتب التفتيش.

-مكتب التقويم.

-مكتب الأرشيف.

[1] -www.wilaya-illizi.dz

مصلحة التمدرس والامتحانات :تقوم مصلحة الدراسة والامتحانات بالمتابعة الميدانية لتمدرس التلاميذ على مستوى الولاية وفي جميع أطوار التعليم وتسهر على تطبيق المناهج المقررة و إعداد الخريطة التربوية لجميع المؤسسات التعليمية وفق الشريحة الممنوحة لمختلف أسلاك التعليم ، وتتكون المصلحة من أربعة مكاتب هي:

- مكتب التعليم الأساسي.
- مكتب التعليم الثانوي.
- مكتب الامتحانات.
- مكتب النشاط الثقافي والرياضي.

المهام الأساسية:

- السهر على تطبيق برنامج وزارة التربية الوطنية.
- مواكبة الإصلاحات التي تعرفها المنظومة التربوية.
- المساهمة في تحسين النتائج المدرسية.

03- مصلحة البرمجة والمتابعة: تسهر مصلحة البرمجة والمتابعة على وضع مخطط شامل للتخفيف من حدة مشاكل التمدرس على مستوى الولاية وبرمجة الهياكل الجديدة ومتابعة إنجازها وتجهيزها وتتكون من:

-مكتب الإحصاءات و الخريطة المدرسية.

-مكتب متابعة البناءات والتجهيزات المدرسية.

كما وتهدف هذه المصلحة إلى:

- السعي إلى تحسين ظروف التمدرس وذلك بتجهيز المؤسسات.

-تجديد التجهيزات القديمة.[1]

- مواصلة تجهيز مؤسسات التعليم الثانوي والمتوسط بمخابر الإعلام الآلي .

---

[1] -www.wilaya-illizi.dz

مصلحة المستخدمين: مصلحة المستخدمين من بين مصالح المديرية التي تسهر على تسيير الموارد البشرية على مستوى الولاية وذلك باستغلال جميع المناصب المالية الممنوحة للولاية وتسهر على السير الطبيعي للمؤسسات التربوية سواء من حيث التأطير التربوي أو الإداري . كما تتكفل بتسوية وضعية المستخدمين على اختلاف أسلاكهم ورتبهم من حيث التعيينات والتثبيتات والترقية وحركة التنقل والاستخلاف والعطل المرضية والتقاعد إلى غيرها من العمليات اليومية التي تخص الموظف. وتتكون المصلحة من المكاتب التالية:

-مكتب التعليم الثانوي والمتوسط.

-مكتب التعليم الابتدائي.

-مكتب التأطير.

-مكتب المنازعات والتقاعد.

وتهدف هذه المصلحة إلى:

- العمل على إعداد مخطط التسيير السنوي في وقته المحدد لضمان السير العادي للمصلحة.

-ضبط المناصب المالية الإدارية والتربوية.

-تسوية وضعية المناصب المستحدثة والمناصب المحررة.

-ضبط القائمة الاسمية للمستخدمين.

مصلحة المالية والوسائل: تسهر على متابعة تنفيذ الميزانية الخاصة بالمؤسسات ومديرية التربية كما تقوم بتزويد مكاتب هذه الأخيرة باللوازم المكتبية ،و تسهر على الصيانة الدائمة لهيكلها والمصالح التابعة لها. وتتكون المصلحة من:

-مكتب الميزانية والمحاسبة.

-مكتب مراقبة التسيير المالي للمؤسسات التربوية[1].

-مكتب النشاط الاجتماعي و الصحة المدرسية.

---

[1] -www.manhai.net

وتهدف هذه المصلحة إلى:

– العمل على إعداد مشروع الميزانية في آجاله المحددة.

–ضبط الوضعية المالية والمادية للمؤسسات.

–العمل على ترشيد مصاريف المؤسسات والاستغلال العقلاني للإمكانات المتوفرة.

–متابعة نشاط وحدات الكشف والمتابعة على مستوى المؤسسات.

–العناية بصحة التلاميذ.

مصلحة دفع الرواتب:

مصلحة دفع الرواتب من المصالح المستحدثة مقارنة بالمصالح الأخرى، تقوم بدفع رواتب المستخدمين في قطاع التربية على مستوى الولاية . ومن مهامها ضبط الوضعية العامة للمستخدمين وتسيير الملفات المالية بالتنسيق مع مصلحة المستخدمين وتتكون من المكاتب التالية:

–مكتب التعليم الثانوي.

–مكتب التعليم الابتدائي.

–مكتب التعليم المتوسط.

–مكتب إدارة المؤسسات.

وتهدف هذه المصلحة إلى:

– ضبط وضعية الموظفين العاملين بالقطاع.

–الإسراع في تسوية الوضعيات العالقة.

– المحافظة على وتيرة العمل مع الخزينة في عملية دفع الأجور[1]

[1] –www.manhai.net

الفصل الخامس:

الجانب الميداني

للدراسة

الفصل الخامس: الجانب الميداني للدراسة.

أولا- البناء المنهجي للدراسة.

1- التعريف بميدان البحث.

2- العينة وكيفية إختيارها.

3- مجالات الدراسة.

4-المنهج المستخدم للدراسة.

5- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

البناء المنهجي للدراسة

1- التعريف بميدان البحث:

إن لكل بحث هدفه وأهميته، والبحوث الميدانية في العلوم الإجتماعية هي بحوث هادفة تستخدم المعرفة التي يمكن الوصول إليها عن طريق البحث العلمي، لذا فمن الحقائق المتفق عليها بين الدارسين والبحث لم يعد يعني في وقتنا الحاضر عن التأصيل العلمي الميداني حيث أنه يساعد البحث العلمي على التقرب بين الحقائق العلمية الجديدة أما بالنسبة إلى دراستنا فقد أجريناها في مدينة عين الدفلى.

أ- نبذة تاريخية عن مدينة عين الدفلى:

كغيرها من مناطق الوطن المختلفة مرت ولاية عين الدفلى بمراحل تاريخية بارزة، بداية بالمرحلة الفينقية الرومانية، إذ ان منطقة الظهرة وسهل المينة كانت كانت مختلتين من طرف القبائل الماسوشية، وكان ذلك قبل مجيئ الرومان في بداية القرن الأول الميلادي وبدخول الرومان المنطقة قاموا بإنشاء مراكز مراقبة مثل: أوبيديم نوقيم الذي أنجز على هضبة تطل على الطريق الممتد على الضفة الشرقية لواد الشلف، وبالضبط بالجهة الشمالية الشرقية لمدينة عين الدفلى، وكانت مهمتها الأساسية مراقبة السهول والتصدي لهجمات القبائل الرحل.

وتعد مليانة القديمة من أكبر المناطق بالإمبراطورية الرومانية بعد العاصمة، إذ تم العثور على مجموعة من الكتابات والقبور والتماثيل التي تؤرخ لتلك الفترة ومع قدوم المسلمين إلى المنطقة خلال القرن العاشر قام بولوغين بن زيري بإنشاء مليانة حوالي(362هـ) على أنقاض مليانة الرومانية نظرا لموقعها الاستراتيجي.

ومع بداية القرن السادس عشر(10م) تمكن الأتراك من دخول المدينة وقاموا بضمها إلى بايليك الغرب ونصبوا قبائل المخزن على أطراف المدينة وأثناء الإحتلال الفرنسي إتخذ الأمير عبد القادر مليانة مقر لخلافته وجعلها إحدى أهم مدنه، وأنشأ بها مصنعا للأسلحة ومخازن للذخيرة بقيت شاهدة إلى يومنا هذا.

ونظرا لأهميتها الإستراتيجية وقر بها من الجزائر العاصمة، فإن المنطقة كانت تشكل محورا نشيطا خلال كل المراحل التحضيرية للحركة السياسية الوطنية.

وإبتدءا من سنة 1900م شهدت المنطقة عدة أحداث لعل أبرزها: انعقاد أول مؤتمر لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بمدينة زدين، ودون أن ننسى الدور الذي لعبته المنطقة أثناء الثورة التحريرية(1954م-1962م) إذ كلنت محورا هاما في مواجهة الاحتلال بحكم موقعها ضمن الولاية الرابعة التاريخية كما ساهم أبناؤها مساهمة فعالة في تحرير البلاد واستشهد منهم أبطال أكفاء كثيرون أمثال: سي أحمد بوقرة ، علي لابوانت(علي عمار) بطل معركة الجزائر، وسي أحمد رايس.

ومعنى اسم عين الدفلى منبع الدفلى والتي أطلق عليها الفرنسيون اسم " ديبري" وتاسست ولاية عين الدفلى إثر التقسيم الإداري لسنة 1984م، حيث كانت تابعة قبل ذلك لولاية الاصنام(الشلف حاليا)، وهي متكونة من 36 بلدية أهمها بلدية عين الدفلى (عاصمة الولاية)، خميس مليانة ، العطاف، الروينة ... يبلغ عدد السكان فيها حوالي 870 ألف نسمة(أحصاء 2016)، تمتاز الولاية بالطابع الفلاحي، وتعتبر عين الدفلى واحدة من أجمل المدن الجزائرية لكنها ليست من أكبرها.

ب- موقع الولاية:

- **الموقع الجغرافي:** تقع عين الدفلى في وسط الغربي للجزائر ، في الإقليم الشمالي الأوسط للجزائر على بعد 145 كلم غرب العاصمة، يحدها من الشمال ولاية تيبازة، ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت، ومن الغرب ولاية الشلف، ومن الشرق والشمال الشرقي ولايتي البليدة والمدية

- **الموقع الفلكي:** الولاية بين خطي طول**1°-20** شرقا وبين دائرتي عرض **36°-37°** شمالا، وتتربع ولاية عين الدفلى على مساحة **4.544.28** كلم، ويقدر تعدادها السكاني **870.000** نسمة.

2- العينة وكيفية إختيارها:

- تعد عملية اختيار العينة من أهم مراحل البحث العلمي، إذا تتوقف صحة نتائج الدراسة على طريقة إختيار العينة وتختلف طريقة إختيارها حسب طبيعة الموضوع بالإضافة إلى مراعاة الظروف المادية والزمنية المقيدة بها أي باحث في عينة بحثه.

- والعينة هي مجموعة من الأشخاص ينتمون لمجتمع البحث...ويجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث[1].

- ويعد الحصول على عينة جديدة وكافية لتمثيل المجتمع الأصلي يمكن للباحث أن يختار النوع الذي يراه مناسبا لدراسته[2].

- العينة التي تتناسب مع دراستنا هي العينة المقصودة وهناك من يعرف هذه العينة على أنها عينة شبه عشوائية عمدية، وخاصة منها التي يفضل استعمالها عندما يكون موضوع حساسا[3].

- فالعينة العمدية هي إنتقاء مفردات العينة يتم بطريقة معتمدة من طرف الباحث حيث يتدخل مباشرة في تحديد الأفراد الذين ستشملهم عينة الدراسة ويتوقع أنهم سيزودونه بالبيانات التي تخدم أعراض بحثه، وتعطيع نتائج إيجابية بمعنى أنها تعني إنتقاء كيفيا مزاجيا من قبل الباحث للباحثين إستنادا إلى أهداف بحثه.

- فطبيعة الدراسة فرضت علينا إختيار العينة المقصودة فكان هذا الإختيار يعتمد أكثر على المعرفة الشخصية للباحثين.

3- مجالات الدراسة:

يقصد بمجال البحث، النطاق الذي أجرى فيه، ويقسم مجال البحث إلى ثلاث مجالات فرعية وهي:

---

[1]- محمد حسن إحسان، الاسس العلمية لمناهج البحث العلمي، بدون طبعة، بيروت، دار الطليعة بدون تاريخ، ص19.

[2]- عمار بحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، طبعة1، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية 1995، ص54.

[3]- عمار بحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص55.

1- المجال البشري: تتم الدراسة على الأشخاص الموظفين داخل مؤسسات الإدارة التربوية وبوجه الخصوص داخل مديرية التربية والتعليم، لذلك كان المجال البشري للبحث في الإناث عددهم04، وقد تم إجراء مقابلات مع هذه الحالات.

2- المجال الزمني: يتمثل في الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة الميدانية وهي فترة تتراوح من 13سبتمبر 2020 إلى 20 سبتمبر 2020، والدراسة بشقيها النظري والميداني استغرقت شهرين من **20** جويلية **2020** إلى **20** سبتمبر **2020.**

3- المجال الجغرافي: يتمثل المجال الجغرافي للدراسة بمدينة عين الدفلى نظرا لما تحتويه هذه المنطقة من مؤسسات وإدارات تابعة لمديرية التربية والتعليم.

4- المنهج المستخدم للدراسة:

- المنهج هو طريقة أو الأسلوب الذي ينتهجه الباحث في بحثه أو دراسة مشكلة والوصول إلى حلول لها، أو إلى بعض النتائج، وهو بمثابة تحديد الخطوات والإجراءات التي تستخدم في بحث ما.

- وعليه فغن المنهج المتبع في البحث يعتبر خطوة مهمة وضرورية يعتمد عليها الباحث للدراسة علمية، واختيار المنهج الملائم يعتمد على موضوع البحث أو طبيعة الموضوع الذي يفترض علينا اختيار منهج معين دون غيره[1].

- حسب طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ارتأينا أن نختار المنهج الوصفي التحليلي، ويرجع ذلك إلى ملائمة دراسة الظواهر الاجتماعية بوصفه للظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يحصل محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

- ويهدف المنهج الوصفي إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

---

[1]- محمد حسن إحسان، مرجع سابق، ص56.

– والمنهج الوصفي هو طريقة من طرف التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية.

– ويعرف المنهج الوصفي أيضا أنه الرصد والمتابعة أيضا أنه الرصد والمتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى أو المضمون، والوصول إلى النتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره.

– وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع إجتماعي وتحليل ماتم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثابة تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة.

– وهذا ما عملنا به من خلال سير دراستنا هذه لموضوع العنف داخل مؤسسات الإدارة التربوية[1].

– الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

– الأداة هي الوسيلة يستعين بها الباحث في دراسته، وهذا حتى تساعده على جمع المعطيات حول موضوع معين، وتختلف تقنيات ووسائل جمع المعطيات الميدانية باختلاف موضوع الدراسة، وكذا باختلاف المنهج المستعمل.

– وعن أدوات البحث التي استخدمت في هذه الدراسة الميدانية، فهي بعض الأدوات البحثية المعروفة في نطاق علم الإجتماع وهي الملاحظة والمقابلة.

1– الملاحظة:

– الملاحظة العلمية تلك التي يقوم فيها العقل بدور كبير من خلال ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد ما بينها من علاقات لهذا فهي وسيلة مهمة من وسائل جمع البيانات والحقائق ذات الصلة بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة

[1]– محمد حسن إحسان، مرجع سابق، ص56.

– وقد عرفها البعض أيضا بأنها توجيه للحواس والانتباه إلى ظاهرة معيلة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر.

– لهذا الغرض كان من اللازم الاستعانة بهذه التقنية في دراستنا لغرض ملاحظة حالة المبحوثين بصفة مباشرة ، للشكل الخارجي وكذلك ملاحظة لبعض الاحوال النفسية التي تظهر على ملامحها كالارتباك ، الخجل، التهرب من الإجابة على بعض الأسئلة وملاحظة علاقتها بالوسط الذي تعيش فيه من أجل فهم أعمق ووصف أوضح للحالات

2– المقابلة:

– تعرف بأنها محادثة هادفة بين طرفين ويعرفها "ماكوبي" بأنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الباحث أن يستثير معلومات أو تغيرات أو أراء أو معتقدات المبحوث أو المبحوثين، بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات التي تتعلق بموضوع بحثه.

– المقابلة هي محادثة موجهة بين القائم بالمقابلة وبين شخص أخر أو عدة أشخاص وهي تعتبر مواجهة بين الباحث والمبحوث ولا تقتصر تلك المواجهة على التبادل اللفظي بينهما فقط بل تستخدم تعبيرات الوجه ونظرا العيون والإيماءات والسلوك العام، وتختلف المقابلة عن الحديث المادي لأنها توجه نحو هدف واضح ومحدد، والمقابلة يوجه عام انسب الطرق للحصول على بيانات ذائبة في عالم القيم والاتجاهات والمفاهيم الإجتماعية، كما أنها وسيلة للتعرف على الحقائق و الأراء والمعتقدات التي قد تختلف من فرد لأخر كما أن الباحث يستطيع الحصول على أنواع معينة من البيانات والمعلومات ذات الطبيعة السرية التي يتردد المبحوث في الأدلاء بها كتابة عندما يوفر عامل الثقة والطمأنينة بينه وبين المبحوث.

– وهذا ما حرصنا عليه للإستفاء المعلومات اللازمة من الحالات وذلك من خلال الإستعانة بدليل المقابلة.

الخاتمة:

ما يمكن استخلاصه من هذا البحث المتواضع والذي ركزنا فيه على العنف في الإدارة وأخذنا مديرة التربية كنموذج هو أن هذا العنف الممارس بشتى اشكاله سواء كان لفظي أو جسدي والشائع كثيرا هو اللفظي وأحيانا نادرة الجسدي وجوده أساسا يعود إلى سلوكات وتصرفات ومبادئ الأشخاص سواءاك انو موظفين أزائرين (عمال القطاع)

من جهة أخرى هناك نظرة سليمة جدا يكتسبها الوطن أو الزائرين لمديرية التربية أي هناك أفكار مسبقة يكون محملا بها مسبقا هي التي تصنع له ردة فعل عنيفة تجاه الادارة من البداية ، أيضا نقص الحوار والاتصال البناء بين موظفي القطاع والادارة.

كما أنه لا ينقص ولكن بصفة نسبة استغلال بعض موظفي الادارة لمناصبهم بكيفية العنف في استعمال السلطة والعكس صحيح هناك ايضا من الزوار من يشغل منصبه أيضا في توقيع العنف على الاداري.

واخيرا ما يمكن قوله أن العنق قل مقارنة بالنسبة للسنوات الماضية فلابد من تحسين سلوكات الأفراد وتصرفاتهم بصفة عامة يؤدي إلى صلاح المؤسسة الإدارية.

قائمة المراجع:

1- من الكتب:

أ- من الكتب العربية:

- إسماعيل محمد ذياب، **الإدارة المدرسية**، بدون طبعة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر 2001.
- جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، **الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية**، ط2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2001.
- حسن مصطفى عبد المعطي، **الإضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة**، ط1، القاهرة، دار النشر،2001.
- حسين عبد المعطي، **مشاكل المراهقة والعنف**، القاهرة، دار القاهرة، 1995.
- رشيد الرينكة، **العنف والجريمة**،ط1، المغرب، مطبعة الرسالة، 2011.
- سليمان حامد، **الإدارة التربوية المعاصرة**، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
- شعبان الظاهر الأسود، **علم الإجتماع السياسي، قضايا العنف السياسيوالثورة**،ط1، القاهرة، الدار المصرية والبنانية،2001.
- صلاح الدين إبراهيم نعوض، حنان عبد الحليم رزق، **الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق**،ط1، القاهرة، العالمية للنشر والتوزيع،2003.
- طه عبد العظيم حسين، **استراتيجيات إدارة الغضب والعدوان**، ط1، عمان، دار الفكر،2007.
- عمر التير، **العنف العائلي**، الرياض، جامعة نابعا للعلوم الأمينة، 1998.
- عبد الحميد محمد علي، **العنف ضد الأطفال**،ط1، المغرب، مطبعة الرسالة،2011.
- عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية العنف المدرسي والأشكال السلوكية**، لبنان، دار النهضة،2007.

– عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003.

– عبد الفتاح محمد عيسوي، عبد الرحمن العيسوي، **مناهج البحث العلمي**، ط1، الاسكندرية، دار الراتب الجامعية 1997.

– فوزية محمد النجاحي، **علم النفس التربوي**، دار الكتاب الحديث،2009.

– محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط2، 1999.

– معن خليل العمر، **علم الإجتماع الإنحراف**، الأردن، دار الشروق،2009.

– محمد الحسن احسان، **علم الإجتماع العائلة**، دار وائل للنشر والتوزيع ،الاردن، ط1، 2005.

– محمد المهنأ العلي، **الوجيز في العلاقات العامة**، ط1، الدار العربية للنشر، 1984.

– محمد الصرفي، **العلاقات العامة من منظور إداري**، الطبعة1، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية،2005.

– محمد على شمس الدين، إسماعيل محمد الفقي ، **سلوك الإداري**، بدون طبعة، عمان، دار الفكر،2007.

–محمد سعيد فرح، **لماذا وكيف تكتب بحثا إجتماعيا**، الإسكندرية، منشأة المعارف باحل حزي وشركائه، 2008.

– محمود زيدان، **الإستقراء والمنهج العلمي**،ط4، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر1980.

– محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، ط2، عمان، دار وائل للطباعة والنشر،1999.

– واصل جميل حسن المومني، **الإدارة المدرسية الفعالة**، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

ب- من الكتب الجزائرية:

- أحمد مهساس، **التاريخ الإجتماعي للجزائر**، الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع،2003.

- الزواوي بغوره، **الجزائر بين النقد والتأسيس**، الجزائر، دار القصبة للنشر،2003.

- عمار بعوش ومحمد محمود الأليبات، **مناهج البحث العلمي**، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1995.

- محمد عباس، **تاريخ الحركة الوطنية الثورة في الجزائر**،ط2، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2004.

2- من القواميس والمعاجم:

- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الإجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2006.

3- من المدخلات:

- دروش فاطمة فضيلة، **الأليات السوسيو ثقافية لتجذر العنف في الجزائر**، مداخلة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الإنحراف والجريمة، **قسم علم الإجتماع**، جامعة المسيلة، الجزائر،2008.

4- من المقالات:

- مجلة العلوم الإجتماعية:2020/09/23 14:00 سا.

5- من المواقع الإلكترونية:

www.ahewar.org.com

www.education.gov.dz

www.dedjelfa.org